شبه الجملة

دراسة تطبيقيّة في الدّلالة والتركيب

من خلال القرآن الكريم

دكتور

محمد أحمد عبد الوهاب المليجي

أستاذ اللغويات المساعد

بكلية اللّغة العربيّة بالقاهرة

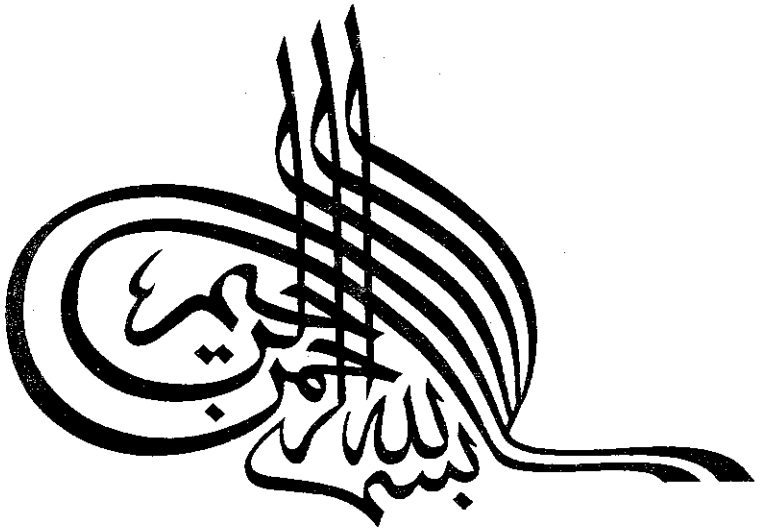
بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله البرِّ الرحيم، الواسعِ العطيمِ، ذي الفضل العظيم، والصلاةُ والسلامُ على سيدنا محمدٍ النبيِّ الكريمِ، المنزَّل عليه في الذكر الحكيم "وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ"[١]، وعلى آله وأصحابه، ومن سلك دربهم إلى يوم الدين وبعد،

فاللغةُ عمادُ الأُمَّةِ، فلا أمةَ بلا لغةٍ، والنحوُ عماد اللغةِ، فلا لغةَ بلا نحوٍ، فعلمُ النحو من أهم العلوم وأنفسها، فهو مفتاح البيان، وميزان اللسان، ومحكّ اعتدال الأفهام والأذهان.

وهذا البحث في: "شبه الجملة دراسة تطبيقيّة في الدّلالة والتركيب من خلال القرآن الكريم" .

وقد دعاني إلى اختيار هذا الموضوع عدة أسباب، أهمها ما يلي:

أولاً: ارتباط هذا الموضوع بكتاب الله عز وجل الذى "لاَ يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلاَ مِنْ خَلْفِهِ"[٢]، فإن أفضل الدراسات العلمية وأعلاها قدرًا وشأنًا، ما كان متصلاً بكتاب الله ــ سبحانه ــ، فالاشتغال بدراسة ألفاظ القرآن الكريم ونظمه تطيب به النفس، وينشرح له الصدر، ويطمئن به القلب، وأن الدراسات القرآنية أنفع للناس، وأخلد على مرّ الزمان، وأكرم ما تبذل فيه الجهود، وأفضل ما يتسابق إليه المتسابقون، ويتنافس فيه المتنافسون.

ثانيًا: أن دراسة شبه الجملة الدلالية والتركيبية من خلال القرآن الكريم

---

(١) القلم: ٤.

(٢) فصلت: ٤٢.

بحاجة إلى إفرادها ببحث مستقل ؛ لما لها من خصائص تختلف عن غيرها من أجزاء الجملتين الاسمية والفعليّة.

ثالثًا: ما وجدته من خلاف وتباين بين النحاة في أقسام الجملة، حيث جعلها بعضهم أربعة أقسام: فعلية، واسمية، وشرطية وظرفية، وقد رأى بعضهم أنها ثلاثة أقسام فقط، وأن الشرطية من قبيل الفعلية. فعرضت كل هذه الآراء، ورجحت ما بدا لي راجحًا، ذاكرًا الحجة والدليل.

رابعًا: اختلاف النحاة حول تسمية (شبه الجملة)، وحروف الجرّ.

خامسًا: اختلاف النحاة في أصل المتعلق به، وهل هو فعلٌ أو اسم؟ ، وأيهما أرجح؟

سادسًا: اختلاف النحاة في تعلق شبه الجملة بالفعل الناقص، ودليل كل فريق.

سابعًا: اختلاف النحاة في تقدير عامل الظرف والجار والمجرور إذا قدّما على اسم (إنّ).

ثامنًا: ما وقع من خلاف بين البصريين والكوفيين في رفع الاسم بالظرف، إذا تقدم عليه، نحو: أمامك زيدٌ.

تاسعًا: ما وقع من خلاف بين البصريين والكوفيين في ناصب الظرف إذا وقع خبرًا لمبتدأ، نحو: زيدٌ أمامك.

عاشرًا: اختلاف النحاة في المحل الإعرابي عند حذف المتعلق، أيكون هذا المحلّ للمتعلّق المحذوف، أم لشبه الجملة المقيدة له؟

حادي عشر: ما وجدته من خلاف في (الباء) الواقعة في بعض الآيات

القرآنية، وهل هي زائدة أم لا؟.

ثاني عشر: اختلاف النحاة في بعض شروط زيادة (مِن)، وذلك كشرط تقدم النفي وشبهه، وكون المجرور بها نكرة، حيث إن بعضهم أوجب هذه الشروط، وبعضهم قال بعدم وجوبها.

ثالث عشر: ما وقع بين النحاة من خلاف حول زيادة اللام في المفعول به.

رابع عشر: ما وجدته من دواعٍ كثيرة لتقديم شبه الجملة.

خامس عشر: ما رأيته من أثرٍ واضحٍ لشبه الجملة في التركيب من الناحية النحوية، والإملائية، والبلاغية.

لهذه الأسباب وغيرها كانت دراسة هذا الموضوع ذات قيمة علمية كبيرة.

هذا، وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يكون في مقدّمة، وثلاثة فصول، وخاتمة، يتلوها ثبت المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

أمّا المقدّمة: فقد ذكرت فيها أهم الأسباب التي دعتني إلى اختيار هذا الموضوع، والخطّة التي انتهجتها في إعداد البحث.

وأمّا الفصل الأول: فقد تناولت فيه أقسامَ الجملةِ، والحرفِ وحذفَ شبه الجملة، وتعلقَ شبهِ الجملةِ، وعاملَها، وحذفَ العامل.

وجاء هذا الفصل في مبحثين:

المبحث الأول:

- **أقسام الجملة.**
- **تسمية شبه الجملة .**

- تسمية حروف الجرّ.
- أقسام الحرف.
- حذف شبه الجملة.

المبحث الثاني:

- تعلّق شبه الجملة.
- موضع شبه الجملة عند التعلّق.
- ما لا يقتضي التعلق.
- أصل المتعلّق به.
- عامل شبه الجملة.
- حذف عامل شبه الجملة.

الفصل الثاني: ذكرت فيه فوائد التعلق الدلالية، وآراء النحاة في المحلّ الإعرابي، والموقع الإعرابي لشبه الجملة، وما لا يتعلق من حروف الجر.

وقد تناول هذا الفصل مبحثين:

المبحث الأول:

- فوائد التعلّق الدلاليّة.
- تقدير عامل الظرف والجار والمجرور إذا قدّما على اسم (إنّ).
- الفرق بين الظرف المستقر والظرف اللّغو.
- مواضع تقدير المتعلقّ المحذوف.

- رفع الاسم بالظرف.
- الناصب للظرف إذا وقع خبرًا.

المبحث الثاني:

- آراء النحاة في المحلّ الإعرابي.
- الموقع الإعرابي لشبه الجملة.
- ما لا يتعلّق من حروف الجرّ.
- الفرق بين حرف الجرّ الأصلي وغيره.

أما الفصل الثالث: فقد تحدثت فيه عن حروف الجرّ الزائدة، ورتبة شبه الجملة، ودواعي تقديمها، وأثرها في التركيب.

وجاء هذا الفصل في مبحثين:

المبحث الأول:

حروف الجرّ الزائدة:

أولاً: زيادة الباء.

ثانيًا: زيادة (مِنْ).

ثالثًا: زيادة اللام.

المبحث الثاني:

- رتبة شبه الجملة.
- دواعي تقديم شبه الجملة.
- أحوال تقديم شبه الجملة.
- أثر شبه الجملة في التركيب.

ثم ختمت البحث بخاتمة أثبت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها، ذاكرًا الرأي الراجح ـ كما يبدو لي ـ في كلّ مسألة، ثم تلوتها بثبت المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

فإن كنت قد وفقت فمن الله ـ سبحانه ـ، وإن كان غير ذلك فحسبي الاجتهاد.

والله أسأل أن يوفقنا لطاعته، ويرزقنا حسن مثوبته، وأن يجعل هذا العمل المتواضع خالصًا لوجهه الكريم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

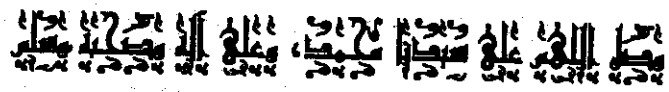

د. محمد أحمد عبد الوهاب المليجي

الفصل الأول

أقسام الجملة والحرف، وتعلّق شبه الجملة، وحذفها ، والعامل ،وحذفه

وجاء هذا الفصل في مبحثين:

المبحث الأول:

- أقسام الجملة.
- تسمية شبه الجملة.
- سرّ التسمية بشبه الجملة .
- تسمية حروف الجرّ.
- أقسام الحرف.
- حذف شبه الجملة.

المبحث الثاني:

- تعلّق شبه الجملة.
- موضع شبه الجملة عند التعلّق.
- ما لا يقتضي التعلّق.

- أصل المتعلّق به.
- عامل شبه الجملة.
- حذف عامل شبه الجملة.

المبحث الأول

أقسام الجملة

أشار الزمخشري إلى أن الجملة على أربعة أضرب: فعلية، واسمية، وشرطية، وظرفية، وذلك نحو: زيدٌ ذهب أخوه، وعمرٌو أبوه منطلق، وبكرٌ إن تعطه يشكرك، وخالدٌ في الدار[١].

وذكر ابنُ يعيش[٢] أن الظرف على ضربين: ظرف زمان، وظرف مكان ، وأن حقيقة الظرف ما كان وعاءً، وسمّي الزمان والمكان ظرفًا؛ لوقوع الحوادث فيهما، وقد يقع الظرف خبرًا عن المبتدأ نحو قولك: زيدٌ خلفك، والقتالُ أمامك.

كما أشار ابن يعيش ــ أيضًا ــ إلى أن الخبر إذا وقع ظرفًا أو جارًا ومجرورًا نحو: زيدٌ في الدار، وعمرٌو عندك، فليس الظرف بالخبر على الحقيقة.

وعلّل لذلك: بأن الدار ليست من (زيد) في شيء؛ وإنما الظرف معمول للخبر ونائب عنه، وأن التقدير: زيد استقر عندك، أو حدث، أو وقع، ونحو ذلك، وهذه هي الأخبار في الحقيقة بلا خلاف بين البصريين، وإنما حذفتها وأقمت الظرف مقامها إيجازًا لما في الظرف من الدلالة عليها، إذ المراد بالاستقرار استقرار مطلق، لا استقرار خاص[٣].

---

(١) المفصل ص ٤٤، وشرح ابن يعيش ٨٨/١.

(٢) شرح ابن يعيش ٨٩/١.

(٣) السابق ٩٠/١.

أما السيوطي فقسّم الجملة ثلاثة أقسام: اسمية، وفعلية، وظرفية[1].

وأنّ الاسمية: ما كان صدرها اسمًا كـ (زيدٌ قائمٌ)، و (هيهات العقيقُ)،

والفعلية: ما كان صدرها فعلاً كـ (قام زيدٌ)، (وضُرب اللصّ)، و (كان زيدٌ قائمًا)، و (ظننته قائمًا)، ويقوم، وقُم.

أمّا الظرفية فهي المصدّرة بظرف أو مجرور، نحو: عندك زيدٌ، و: في الدار زيدٌ، إذا قدرت (زيدًا) فاعلاً بالظرف أو المجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبر عنه بهما.

ويرى السيوطي أن الجملة الشرطية التى قال بها الزمخشري: الصواب أنها من قبيل الفعلية، وعلل ذلك[2]: "بأن المراد بالصدر المسند أو المسند إليه.

ولا عبرة بما تقدّم عليهما من الحروف، فالجملة من نحو: أقائمٌ الزيدانِ؟، وأزيدٌ أخوك؟، ولعلَّ أباكَ منطلقٌ، وما زيدٌ قائمًا، اسمية.

ومن نحو: أقام زيدٌ، وإن قام زيدٌ، وهلاّ قمتَ، فعلية.

والمعتبر أيضًا ما هو صدر في الأصل، فالجملة من نحو: كيف جاء زيد؟، ونحو: "فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ"[3]، ونحو: "فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ

(1) همع الهوامع ٥٦/١.
(2) ينظر : المصدر السابق ٥٧/١.
(3) البقرة: ٨٧.

تُنكِرُونَ"[1]، فعلية؛ لأن هذه الأسماء في رتبة التأخير.

وكذلك جملة: يا عبد الله، و "وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ"[2]، "وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا"[3]، "وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى"[4]، لأن صدورها في الأصل أفعال، والتقدير: أدعو زيدًا، وإن استجارك أحدٌ، وخلقَ الأنعامَ، وأقسمُ بالليلِ" ا هـ.

والأرجح عندي أن الجملة قسمان: اسميّة وفعليّة.

وعلّة ذلك أمران: العلة الأولى: أننا قد رأينا بعض النحاة، ومنهم السّيوطي، يرون أن الجملة الشرطيّة التى قال بها الزمخشري الصواب أنها من قبيل الفعلية، وقد علّل لذلك، كما رأينا، حيث أن المراد بالصدر المسند أو المسند إليه، ولا عبرة بما تقدّم عليهما من الحروف.

العلّة الأخرى: اختلاف النحاة في أصل ما تتعلّق به الجملة الظرفية، فيرى ابنُ السّراج وابنُ جنّى وابنُ عصفور، وغيرُهم: أن الجملة الظرفية تتعلق بمحذوف مقدر اسم، وأن الإخبار بالظرف من قبيل المفردات، والتقدير: مستقر، أو كائن ونحوهما[5].

(1) غافر: ٨١.
(2) التوبة: ٦.
(3) النحل: ٥.
(4) الليل: آية ١.
(5) أمالي ابن الحاجب ٥٧٨/٢، وشرح ابن يعيش ٩٠/١.

ويرى أبو القاسم السهيلي[1] وابن الحاجب[2] والمرادي[3] وابن يعيش[4]، وغيرهم: أن الأصل في تعلّق الظرف والجارّ والمجرور أن يكون بالفعل؛ لأن ما يقدر متعلقًا لابد فيه من معنى الفعل، وإنما كان كذلك؛ لأنه في المعنى ظرف له، والظروف إنما تكون محلاً للأفعال، وإذا كان الظرف محتاجًا إلى متعلّق فتقدير الأصل أولى.

لكلّ ما سبق أستطيع أن أقول: إن الجملة قسمان: اسمية وفعلية.

وقد نصّ على ذلك أبو البركات الأنباري، حيث قال: "فإن قيل: على كم ضربًا تنقسم الجملة؟ قيل: على ضربين: جملة اسمية، وجملة فعلية، فأمّا الجملة الاسمية: فما كان الجزء الأوّل منها اسمًا... وأما الجملة الفعلية: فما كان الجزء الأوّل منها فعلاً.. أمّا الظرف وحرف الجرّ، فاختلف النحويون فيهما، فذهب سيبويه وجماعة من النحويين إلى أنهما يعدّان من الجمل، لأنه يقدر معهما الفعل، وذهب بعض النحويين إلى أنهما يعدّان من المفردات، لأنه يقدر معهما (مستقرّ)، وهو اسم فاعل، والصحيح ما ذهب إليه سيبويه ومن تابعه، والدليل على ذلك: أنا وجدنا الظرف وحرف الجرّ يقعان في صلة الأسماء الموصولة، نحو: الذي، والتى، ومن وما، وما أشبه ذلك، ومعلوم أن الصلة لا تكون إلا

(1) نتائج الفكر ص ٣٢٤.
(2) أمالي ابن الحاجب ٥٧٨/٢.
(3) توضيح المقاصد ٤٧٩/١ ، ٤٨٠.
(4) شرح ابن يعيش ٩٠/١.

جملة"[1].

وقد ذهب بعض النحاة إلى أن الجملة والكلام مترادفان، وهو ظاهر قول الزمخشري في المفصّل، فإنه بعد أن فرغ من حدّ الكلام، قال: "ويسمّى جملة"[2].

ويبدو لى أن ما ذكره السيوطي ــ معقّبًا على قول الزمخشري ــ هو الصحيح، حيث قال: "والصواب[3] أنها أعم منه، إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكلّ ذلك ليس مفيدًا، فليس كلامًا"[4].

تسمية شبه الجملة:

أطلق النحاة على شبه الجملة أكثر من تسمية، فالزمخشري يسمّى الجملة التى يقع فيها شبه الجملة خبرًا الظرفية[5]، وابن هشام يستحسن تسمية شبه الجملة بالظرف[6]، وقد أطلق السّيوطي مصطلح الظرف ، وهو يريد الظرف والجار والمجرور[7]، أما الكوفيون فيطلقون على الظرف والجار والمجرور الصفة؛ حيث إن حروف الجرّ تقع صفات

(1) أسرار العربية ص ٨٢ ، ٨٣ وانظر: أمالى ابن الحاجب ٥٧٨/٢، وتوضيح المقاصد ٤٧٤/١، وابن يعيش ٩٠/١.
(2) شرح ابن يعيش ٨٨/١، وهمع الهوامع ٥٥/١.
(3) أي: الجملة.
(4) همع الهوامع ٥٥/١ ، ٥٦.
(5) المفصل ص ٤٤، وشرح ابن يعيش ٨٨/١.
(6) مغنى اللبيب ٢٠٦/١.
(7) همع الهوامع ٥٦/١.

لما قبلها من النكرات، وهي متساوية في إيصال الأفعال إلى ما بعدها[1].

كما يطلق على شبه الجملة ــ أيضًا ــ شبه المشتق؛ وذلك لأنه يتعلّق بمحذوف مشتقّ تقديره: كائن، أو موجود، أو حاصل، وغيره؛ ولأن الضمير قد انتقل بعد حذفه إلى الجار والمجرور والظرف.

سرّ التسمية بشبه الجملة:

قد سمّيت بذلك؛ لأنها مركبة كالجمل، فهي تتألف من كلمتين أو أكثر لفظًا أو تقديرًا، وهي غالبًا ما تدلّ على الزمان أو المكان، وإن تعلّقت بكون محذوف دلّت على ضمير مستترّ أيضًا، فكانت كالجمل في تركيبها، ولهذا فهي تغني أحيانًا عن ذكر الجملة، وتقوم مقامها.

وقيل أيضًا: إنما سمّيت بذلك؛ لأنها متردّدة بين المفردات والجمل، فليست من هذه ولا من هذه، فهي تتعلّق تارة بالفعل فتدلّ على جملة، وتارة بالاسم فتدل على مفرد[2]، ولما كان أكثر تعلّقها بالفعل ودلالتها على الجملة، كانت أشبه بالجمل منها بالمفردات، ولما كانت العلاقة بين كلماتها غير إسنادية، ولا شرطية، خرجت عن الجمل، فدرسها النحاة مع المفردات.

وقد توسع النحاة في معنى الظرف، فأطلقوه أحيانًا على الجارّ والمجرور، وجعلوه مرادفًا لـ (شبه الجملة) [3].

---

[1] السابق ٤١٣/٢ ، والأصول لابن السراج ٢٠٤/١.

[2] حاشية الأمير ٥/١.

[3] إعراب الجمل وأشباه الجمل ص ٢٧١ ، ٢٧٢.

لذا فيبدو لي أن تسمية الظروف والجار والمجرور بهذه التسمية (شبه الجملة) أولى، وأقرب إلى الأذهان؛ لأنهما نابا عن الفعل، أو ما يشبهه؛ فلذلك شبّها بالجملة، أو لأنهما قد ترددّوا بين المفردات والجمل، فليسا من هذه ولا تلك.

تسمية حروف الجر:

إن تسمية هذه الحروف بحروف الجر هي تسمية البصريين، ووجهها: أنها تجرّ الأسماء التى تدخل عليها، وذلك كما سمّوا حروفًا أخرى بالنواصب، وسمّوا نوعًا آخر من الحروف بالجوازم. والكوفيون يسمّونها حروف الإضافة أحيانًا، وحروف الصّفات أحيانًا أخرى، ووجه التسمية الأولى من هاتين التسميتين أنها تضيف معنى الفعل إلى الاسم، أي تربط بينهما، ووجه التسمية الثانية أنها تحدث في الاسم صفة من ظرفيّة أو غيرها.

وقد عملت هذه الحروف الجرّ في الأسماء على ما هو الأصل؛ لأنها مختصّة بالدخول على الأسماء، ومن حق المختصّ أن يعمل فيما اختصّ به العمل الخاص بهذا النوع، والجرّ هو الخاصّ بالأسماء، لذلك لا يسأل عن سرّ عملها الجرّ، لأن ما جاء على أصله لا يسأل عن علّته[1].

وقد عرّف ابن الحاجب حرف الجرّ بأنه: "ما وضع للإفضاء بفعل

---

[1] انظر: شرح ابن يعيش ٧/٨، والمفصّل ص ٣٧٩، والمقتضب ١٣٦/٤، واللباب للعكبرى ٤٧/١، وأمالى ابن الحاجب ٣٥٤/١ ، ٣٥٥، وشرح الكافية للرضي ٤/٦، وهمع الهوامع ٤١٣/٢، وحاشية الصبان ١٢٦/٢.

لما قبلها من النكرات، وهي متساوية في إيصال الأفعال إلى ما بعدها[1].

كما يطلق على شبه الجملة ــ أيضًا ــ شبه المشتق؛ وذلك لأنه يتعلّق بمحذوف مشتقّ تقديره: كائن، أو موجود، أو حاصل، وغيره؛ ولأن الضمير قد انتقل بعد حذفه إلى الجار والمجرور والظرف.

سرّ التسمية بشبه الجملة:

قد سمّيت بذلك؛ لأنها مركبة كالجمل، فهي تتألف من كلمتين أو أكثر لفظًا أو تقديرًا، وهي غالبًا ما تدلّ على الزمان أو المكان، وإن تعلّقت بكون محذوف دلّت على ضمير مستترً أيضًا، فكانت كالجمل في تركيبها، ولهذا فهي تغني أحيانًا عن ذكر الجملة، وتقوم مقامها.

وقيل أيضًا: إنما سمّيت بذلك؛ لأنها مترددة بين المفردات والجمل، فليست من هذه ولا من هذه، فهي تتعلّق تارة بالفعل فتدلّ على جملة، وتارة بالاسم فتدل على مفرد[2]، ولما كان أكثر تعلّقها بالفعل ودلالتها على الجملة، كانت أشبه بالجمل منها بالمفردات، ولما كانت العلاقة بين كلماتها غير إسنادية، ولا شرطية، خرجت عن الجمل، فدرسها النحاة مع المفردات.

وقد توسع النحاة في معنى الظرف، فأطلقوه أحيانًا على الجارّ والمجرور، وجعلوه مرادفًا لـ (شبه الجملة) [3].

---

(1) السابق ٤١٣/٢ ، والأصول لابن السراج ٢٠٤/١.

(2) حاشية الأمير ٥/١.

(3) إعراب الجمل وأشباه الجمل ص ٢٧١ ، ٢٧٢.

لذا فيبدو لي أن تسمية الظروف والجار والمجرور بهذه التسمية (شبه الجملة) أولى، وأقرب إلى الأذهان؛ لأنهما نابا عن الفعل، أو ما يشبهه؛ فلذلك شبّها بالجملة، أو لأنهما قد ترددوا بين المفردات والجمل، فليسا من هذه ولا تلك.

تسمية حروف الجر:

إن تسمية هذه الحروف بحروف الجر هي تسمية البصريين، ووجهها: أنها تجرّ الأسماء التى تدخل عليها، وذلك كما سمّوا حروفًا أخرى بالنواصب، وسمّوا نوعًا آخر من الحروف بالجوازم. والكوفيون يسمّونها حروف الإضافة أحيانًا، وحروف الصّفات أحيانًا أخرى، ووجه التسمية الأولى من هاتين التسميتين أنها تضيف معنى الفعل إلى الاسم، أي تربط بينهما، ووجه التسمية الثانية أنها تحدث في الاسم صفة من ظرفيّة أو غيرها.

وقد عملت هذه الحروف الجرّ في الأسماء على ما هو الأصل؛ لأنها مختصّة بالدخول على الأسماء، ومن حق المختصّ أن يعمل فيما اختصّ به العمل الخاص بهذا النوع، والجرّ هو الخاصّ بالأسماء، لذلك لا يسأل عن سرّ عملها الجرّ، لأن ما جاء على أصله لا يسأل عن علّته[1].

وقد عرّف ابن الحاجب حرف الجرّ بأنه: "ما وضع للإفضاء بفعل

---

(1) انظر: شرح ابن يعيش ٧/٨، والمفصّل ص ٣٧٩، والمقتضب ١٣٦/٤، واللباب للعكبرى ٤٧/١، وأمالى ابن الحاجب ٣٥٤/١ ، ٣٥٥، وشرح الكافية للرضي ٤/٦، وهمع الهوامع ٤١٣/٢، وحاشية الصبان ١٢٦/٢.

شبهه أو معناه إلى ما يليه، وهي: مِنْ، وإلى، وحتى، وفي، والبـاء، لاّم، وربّ، وواوها، وواو القسم، وتاؤه، وعن، وعلى، والكاف، ومذ، ذ، وحاشا، وعدا، وخلا"[1].

وحينما شرح الرضي هذا التعريف، وذكر تسمية بعض النحـاة ها حروف إضافة وبعضهم بأنها حروف جرّ، وهي تسمية البصريين، ح رأي البصريين قائلاً: "والأظهر أنه قيل لها: حروف الجـرّ؛ لأنهـا ل إعراب الجرّ، كما سمّيت بعض الحروف حروف الجزم، وبعضـها وف النصب"[2].

ويرى أبو البركات الأنباريّ: أن الأجود أن نقول: إنما عملـت رّ؛ لأنها تقع وسطًا بين الاسم والفعل، والجرّ يقع وسطًا بين الرفـع نصب، فأعطي الأوسط الأوسط"[3].

والمراد بقول ابن الحاجب في التعريف: (شـبه الفعـل): اسـم عل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، والمصدر، نحو: مررتُ بزيدٍ، ا مارٌّ بزيدٍ، وزيدٌ ممرورٌ بهِ، ومروى بزيدٍ حسن، وزيدٌ بعيـدٌ عـن ى.

ويعنى (بمعناه): الظرف والجارّ والمجرور، نحو قولـك: زيـدٌ ك، أو: في الدار لإكرامك، فاللاّم في (لإكرامك) يعدّي الظـرف إلـى رامك)، وهو في الحقيقة معدٌّ للفعل المقَـدر أو لشـبهه؛ وذلـك لأن

شرح الكافية للرضى ٣/٦.
شرح الكافية للرضي ٤/٦ وانظر: اللباب للعكبري ٤٧/١.
أسرار العربية ص٢٢٩.

التقدير: زيدٌ استقر، أو مستقرّ، لكن لمّا سدّ الظرف مقام الفعل أو شبهه جاز أن يقال: إن الجار معدّ للظرف، وكذا في: يا زيدُ، فإن (يا) قائم مقام (أنادي) [1].

والذي يبدو لي أن تسمية البصريين هي الراجحة، كما أشار إلى ذلك ابن الحاجب وغيره.

وبعد أن ذكر ابنُ أبي الربيع أنّ حروف الخفـض هـي عبـارة كوفية، وحروف الجرّ عبارة بصرية، قال: "ولا مشاحة فـي الألفـاظ إذا وقع الاتفاق في المعني"[2].

إذن هذه الحروف يقال لها: حروف الجرّ، وحـروف الخفـض، وحروف الصّفات.

أقسام الحروف:

إن الحرف يطلق في هذا التفصيل على ما هـو قسـيم الاسـم والفعل، وهذه الحروف على ستة أقسام[3]:

١- قسم لا يكون إلا خافضًا، ولا يكون زائـدًا، ولا يكـون إلا حرفًا، وذلك نحو (في).

٢- وقسم لا يكون إلا خافضًا، ولا يكون إلا حرفًا، ويكون زائدًا وأصلاً، وذلك نحو: باء الجرّ.

(١) شرح الكافية للرضي ٤/٦.
(٢) البسيط في شرح جمل الزجاجي ٨٣٧/٢.
(٣) تنظر هذه الأقسام في المصدر السابق ٨٣٧/٢ ، ٨٣٨.

٣- وقسم لا يكون إلا خافضًا، ويكون اسمًا وحرفًا، ولا يكون زائدًا، وذلك نحو: (عَنْ) و (على).

٤- وقسم لا يكون إلا خافضًا، ويكون حرفًا واسمًا، ويكون زائدًا، وذلك نحو: كاف التشبيه.

٥- وقسم يكون خافضًا وغير خافض، ولا يكون إلاّ حرفًا، ولا يكون زائدًا، وذلك نحو: لام الجرّ.

٦- وقسم يكون حرفًا وغير حرف، وخافضًا وغير خافض، وذلك نحو: (مُذْ) و(منذُ).

حذف شبه الجملة:

يتوسع في الظروف والمجرورات ما لا يتوسع في غيرها، لذا قد يحذف حرف الجر وحده، كما يحذف الجار والمجرور معًا، وكذلك الظرف، وإليك تفصيل ذلك على النحو التالي:

أولاً: حذف حرف الجرّ:

يحذف حرف الجرّ ويبقى عمله لفظًا أو تقديرًا، وذلك على قسمين:

الأول: حذفه وإبقاء عمله مع التعويض أو الإنابة.

الثاني: حذفه وإبقاء عمله بدون تعويض أو إنابة.

القسم الأول: حذفه وإبقاء عمله مع التعويض أو الإنابة:

يرى البصريون جواز حذف الجار وإبقاء عمله مع التعويض باستخدام ألف الاستفهام أو (ها) التنبيه في القسم، مثل الله ما فعلت كذا،

و : ها الله ما فعلت، فقد صارا عوضًا عن حرف القسم المحذوف، ولا يجوز أن يظهر معهما، فلا يقال: أو الله، ولا: ها والله؛ حيث إنه لا يجمع بين العوض والمعوض عنه.

أما الإنابة فيجيزون حذف حرف الجرّ عند وجود ما ينوب عنه، وهذا مقصور على (ربّ) ، إذ ينوب عنه الواو كثيرًا، أما الفاء والباء فقليل، فيبقى له عمل الجر، وتصبح هذه الأحرف دالة على (ربّ) المحذوفة[1].

القسم الثاني: حذف حرف الجرّ وإبقاء عمله بدون تعويض أو إنابة، وله ثلاث حالات:

الحالة الأولى: الحذف المطّرد، وله عدة مواضع تتمثل فيما يلي:

١- في جواب استفهام تضمّن حرف جرّ مماثل لحرف الجرّ المحذوف، نحو قولك: بكر، جوابًا لمن سألك: بمن مررتَ؟ والتقدير: ببكر.

٢- عند العطف على ما تضمّن حرفًا مماثلاً لحرف الجر المحذوف، وذلك كقوله سبحانه: "وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثّ مِن دَآبّةٍ آيَاتٌ لّقَوْمٍ يُوقِنُونَ * وَاخْتِلاَفِ اللّيْلِ وَالنّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ اللّهُ مِنَ السّمَآءِ مّن رّزْقٍ"[2].

٣- بعد مميّز (كم) الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جرّ، نحو:

---

(١) الإنصاف (مكتبة الخانجي) ٣٢١/١ (المسألة ٥٧)، ٣٢٢/١ (المسألة ٥٨).

(٢) الجاثية: ٤ ، ٥.

بكم ذرهم اشتريتَ الدار؟ أي بكم من درهم.

٤- بعد (أنْ) المصدرية، و (أنّ) المؤكدة، وذلك كقوله تعالى: "يَمُنّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُواْ"[١]، "وَأَنّ الْمَسَاجِدَ لِلّهِ فَلاَ تَدْعُواْ مَعَ اللّهِ أَحَداً"[٢].

ويرى الأخفش أن محلّ المصدر المؤوّل الجرّ، أما الخليل سائيّ فيريان أنّ محلّ المصدر هو النصب[٣].

ة الثانية: الحذف السماعيّ غير المطّرد، ويكون فيما يلي:

١- في القسم دون تعويض، نحو: الله لأفعلن، على مذهب الكوفيين الذين يجيزون حذف الجارّ وإبقاء عمله دون تعويض أو إنابة.

٢- في جواب السؤال غير المتضمّن حرف الجرّ المحذوف، نحو قولك: خير عافاك الله، جوابًا لمن سألك: كيفَ أصبحتَ؟

ة الثالثة: حذف الجارّ توسعًا لتعدية الفعل القاصر، نحو قوله تعالى: اعِدُوهُنّ سِرّاً"[٤]. أي على سرّ.

: حذف الجارّ والمجرور معًا:

قد يحذف الجارّ والمجرور معًا، وهذا الحذف قد يكون واجبًا،

حجرات: ١٧.

جن: ١٨.

غني اللبيب ٥٢٦/٢ ، ٦٤٠ بتصرف.

قرة: ٢٣٥.

وقد يكون جائزًا، ولكل منهما مواضعه.

١- الحذف الواجب:

يحذف الجارّ والمجرور وجوبًا من أفعل التفضيل المضاف مطلقًا، سواء أضيف إلى المعرفة أو إلى النكرة، تقول: الشمسُ أجملُ الكواكبِ، وبكرٌ أفضلُ رجلٍ[١].

كما تحذف (مِنْ) ومجرورها من أفعل التفضيل المحلّى بأل؛ لأن (أل) تغني عن المفضّل عليه المحذوف، نحو: محمدٌ الأفضلُ[٢].

٢- الحذف الجائز:

يحذف الجارّ والمجرور جوازًا في المواضع الآتية:

- مع فعل التعجب (أَفْعِلْ به) إذا دلّ عليه دليل، وذلك بأن يعطف على (أَفْعِلْ) مماثل، كقوله تعالى: "أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ"[٣] أي وأبصر بهم، فحذف الجار والمجرور (بهم) لدلالة ما قبله عليه[٤].

- مع أفعل التفضيل المجرد من أل والإضافة، شريطة وجود دليل يدلّ

---

[١] شرح التسهيل لابن مالك ٥٩/٣ ، ٦٢، وتوضيح المقاصد ٩٣٨/٣ ، ٩٤١.

[٢] الدر المصون ١١٤/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٥٧/٣، ٥٨، وشرح ابن عقيل ١٣٩/٣.

[٣] مريم: ٣٨.

[٤] شرح التسهيل لابن مالك ٣٧/٣، وتوضيح المقاصد للمرادي ٨٩٠/٣، وشرح ابن عقيل ١١٧/٣

عليه، وكون (أفعل) خبرًا، كقوله سبحانه: "وَالآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى"[1] أي: وأبقى منها[2].

وقد ورد في الشعر حذف المفضول و (أفعل) ليس بخبر.

مع عائد الموصول إذا دخل على الموصول حرف جرّ مماثل له لفظًا ومعنى، واتفق العامل فيهما مادّة، كقوله تعالى: "وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ"[3]، أي: منه، وكقولك: مررتُ بالذي مررتَ به، أو: أنت مارٌّ به، فيجوز حذف الهاء، فتقول: مررتُ بالذى مررتَ، ومررتُ بالذى أنت مارٌّ، أي: به[4].

إذا وقع في جملة الصّلة، شريطة أن يكون الحرف المحذوف مماثل للمذكور مع الاسم الموصول، كقوله تعالى: "فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ"[5] أي: بما تؤمر به[6].

إذا وقع خبرًا، كقوله سبحانه: "لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ كُلُواْ مِن رِّزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُواْ لَهُ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ

لأعلى: ١٧.

شرح التسهيل لابن مالك ٥٦/٣، وتوضيح المقاصد ٩٣٥/٣، وابن عقيل ١٣٩/١.

لمؤمنون: ٣٣.

شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٣/١ ، ٢٠٥، وتوضيح المقاصد ٤٥٨/١، ابن عقيل ١٤٥/١.

لحجر: ٩٤.

بيان في غريب إعراب القرآن ٩٢/١، والتحرير والتنوير ٨٨/١٤، توضيح المقاصد ٤٥٨/١.

غَفُورٌ"[1] .

فـ (بلدةٌ) مبتدأ، و (طيبةٌ) نعت لبلدة، والخبر محذوف تقديره: لكم[2].

وقيل "بلدةٌ طيبةٌ" كلام مستأنف، أي هذه بلدةٌ طيبةٌ، أي كثيرة الثمار" . وعليه فـ "بلدة" خبر لمبتدأ محذوف[3].

- إذا دلّت قرينة المعنى عليه، كقوله تعالى: "رَبَّنَآ آمَنَّا بِمَآ أَنزَلْتَ وَاتَّبَعْنَا الرَّسُولَ فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ"[4] أي: مع الشاهدين لك بالوحدانية، ولرسولك بالرسالة[5].

---

[1] سبأ: ١٥.

[2] تفسير التحرير والتنوير ١٦٨/٢٢.

[3] تفسير أبي السعود ١٢٧/٧، وفتح القدير ٣٢٠/٤، وروح المعاني ١٢٦/٢٢.

[4] آل عمران: ٥٣.

[5] فتح القدير ٣٤٤/١، والبيضاوي ٤٤/٢، والتحرير والتنوير ٢٥٦/٣

المبحث الثاني

تعلّق شبه الجملة

هناك ارتباط معنويٌّ وثيقٌ بين شبه الجملة (الجار والمجرور) وعامله (المتعلَّق)، ويعنى بهذا الارتباط وجود علاقة لازمة بينهما، وهي ما أطلق عليها النحاة التعلّق.

فالتعلق ههنا هو الارتباط المعنويّ لشبه الجملة بالحديث وتمسكّها به، كأنّها جزءٌ منه، لا يظهر معناها إلاّ به، ولا يكتمل معناه إلاّ بها؛ ذلك لأن شبه الجملة ترد تكملة للحدث الذي تقيدّه، فيتم معناها بهذا التعلّق المقيِّد، تقول: نقيم غدًا في دمشق، فترى أن الفعل (نقيم) وحده يدلّ على حدث الإقامة دلالة عامة، غير محدّدة بزمان واضح، أو مكان معلوم، فقد تكون هذه الإقامة الآن، أو بعد لحظات، أو ساعات، أو أعوام، وقد تكون في حلب، أو في دمشق، أو غيرهما. ولكن قولك: (غدًا) حدّد الزمن الذي تقع فيه تلك الإقامة، وقولك: (في دمشق) حدّد المكان الذى يضمّ الإقامة وتكون فيه، ولولا هذان القيدان لبقي الحدث ناقص الدلالة، لا يفي بالمعني التامّ، أو القريب من التمام، وكلّما أضفت إلى الحدث قيودًا أدق كان أقرب إلى الكمال والدّقة، نحو: سافرنا منذ شهر، يوم الجمعة، ضحى، في الساعة العاشرة، مع أستاذنا، من حلب إلى القاهرة، بالطائرة، تحت أشعة الشمس المحرقة؛ لزيارة جامعة القاهرة[1].

---

[1] إعراب الجمل وأشباه الجمل ص ٢٧٣.

ومن هنا تتّضح لنا أهميّة العلاقة بين كل من الظـرف والجـارّ المجرور، وبين الحدث الذى يقيّداته ويتعلقان به.

وقد عرّف ابنّ الحاجبِ التعلّق بقوله: هو إيصال الحرف معنـى عامل إلى الاسم المجرور، وهذا الذي وصل معناه هو مـا يتعلّـق بـه جارّ، فقولك: سرتُ من البصرة، فـ (منْ) فيه أوصلت معنى الخـروج ى البصرة على معنى الابتداء، وهو متعلق به[1].

فالجارّ وصلة بين العامل والاسم المجرور بما يجلبه من معنـى رعي للجملة، وبما يمثله من رابطة بينهما، فيجعـل الأوّل مـن تتمـة لثاني على أحد المعاني التي يأتي لها حرف الجرّ، وأن فكـرةَ التعلّـق ائمةٌ على أنه لما ضعف العامل في الاستعمال عن الوصول إلى الاسـم لمجرور والإفضاء إليه بمعانيه كان في احتياج إلى حرف الجرّ، لإيصال هذه المعاني للاسم المجرور[2].

وكذلك الظرف فهو بحاجة إلى متعلّق من حيث كان مقدّرًا بحرف الجر(في)، فالظرف متضمن في ثناياه معناه باطّراد مـع كـل الأفعـال ومشتقاتها العاملة، وهو محذوف من اللفـظ لضـرب مـن التخفيـف، ويراعي عند تأدية المعنى، ويرشد الظرف إليه[3].

وخلاصة القول:

أن العلاقة التي تربط بين الجارّ والظرف وعاملهما علاقة لازمة

---

(١) أمالي ابن الحاجب ٦٥٨/٢.

(٢) شرح ابن يعيش (عالم الكتب - بيروت) ٨/٨.

(٣) ينظر: الصبان (دار إحياء الكتب العربية) ١٢٦/٢.

واجبة، تقضي بأن كل جارّ ومجرور أو ظرف يجب تعلّقهما في الجملـة تقدّما أو تأخرا، ذكر متعلّقهما أو حذفا، وتلك هي القاعدة العامـة فـي تعلق شبه الجملة[1].

فالتعليق بيان للارتباط الوثيق بين الجملة والحدث الذى تتضمنه وتستدعيه لاستقامة الكلام، بدليل أنّ محلّ الجارّ والمجرور هو النصب، فإذا حذف الحرف الأصلي نصب ما بعده، والدليل الآخـر هـو العطـف والبدل.

وذلك نحو قوله تعالى: "يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ"[2] فقد عطف (لؤلؤًا) على (من أساور)، ومحلّها النصب[3]، وقوله: "وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ"[4]، نصب (الأرحام) عطفًا على موضع الجار والمجرور، وهو (به)، لأن موضعه نصب[5]، وقوله تعالى: "قُـلْ إِنَّنِـي هَدَانِي رَبِّيَ إِلَىَ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ دِيناً قِيَماً"[6]، فنصب (دينًا) على البدل من

---

(١) مغني اللبيب ٤٣٣/٢، والدر المصون ٥٥/١.

(٢) الحج: ٢٣.

(٣) فتح القدير ٤٤٤/٣ وفيه: النصب عطفًا على محلّ (أساور)، أو بفعل مقدر.

(٤) النساء: ١.

(٥) وقيل: النصب عطفًا على الاسم الجليل، أي اتقوا الله تعالى والأرحام، وصلوها ولا تقطعوها.

انظر: روح المعاني ١٨٤/٤، وفتح القدير ٤١٨/١.

(٦) الأنعام: ١٦١

حلّ(إلى صراطٍ)؛ لأن معناه: هداني صراطًا[1].

وضع شبه الجملة عند التعلّق:

إن موضع الظرف والجارّ والمجرور عند تعلّقهما بالفعل أو شبهه النصب، وقد دلّل على ذلك ابنّ يعيش بأمرين[2]:

لأول: أن الفعل المتعدّى بنفسه ينصب ما بعده مفعولاً به، وكذلك ما كان في معناه مماّ يتعدّى بحرف الجرّ، ألا ترى أن قولك: مررتُ بزيدٍ، معناه كمعنى: جزتُ زيدًا، وانصرفتُ عن خالد ، كمعنى: جاوزتُ خالدًا، فكما أنّ ما بعد الأفعال المتعدية بأنفسها منصوب، فكذلك ما كان في معناها ممّا يتعدّى بحرف الجرّ، لأن الاقتضاء واحد، إلاّ أنّ هذه الأفعال ضعفت في الاستعمال، فافتقرت إلى مقوٍ.

لثاني: جهة اللفظ، فإنك قد تعطف عليه بالنصب، نحو: مررت بزيدٍ وعمرًا، ولك أن تخفض على اللفظ، فتقول: مررتُ بزيدٍ وعمروٍ.

وهناك أمران آخران قد أضافهما الدكتور/ فخر الدين قباوة قائلاً[3]: "وثمة أمران يدلاّن على أن محلّ الجار والمجرور هو النصب

أولهما: نزع الخافض، فإذا حذف حرف الجرّ الأصلي نصب

(1) في فتح القدير ١٨٤/٢: "دينًا" منتصب على الحال، كما قال قطرب، أو على أنه مفعول "هداني"، كما قال الأخفش، وقيل: منتصب بفعل يدل عليه "هداني"؛ لأن معناه عرفني، أي عرفني دينًا، وقيل: إنه بدل من محل "إلى صراط"؛ لأن معناه: هداني صراطًا مستقيمًا.

(2) انظر: شرح ابن يعيش (عالم الكتب - بيروت) ٩/٨.

(3) ينظر : إعراب الجمل وأشباه الجمل ص ٢٦٢.

الاسم بعده، نحو قولك: زهدتُ المال، ووصلتُ القرية.

ثانيهما: العطف والبدل[1]، تقول: استيقظت صباحًا في الساعة الخامسة، ولقينا العدو بين الجبلين وفي الجو.

ولو لم يكن الجارّ والمجرور محلّهما النصب لما جاز مثل هذا في العطف والبدل.

وقد أضاف قباوة أمرًا ثالثًا، وهو[2] أنه ممّا يدلّ أن الحدث ينصب شبه الجملة، أنها قد تحلّ محلّ نائب الفاعل، وتقوم مقامه إذا بني الفعل للمجهول، نحو: يصامُ شهرُ رمضانَ، لا يقامُ في دار بخيل. وإنما يكون نائب الفاعل ما أصله المفعول.

من هذا كلّه يتبين لنا أن شبه الجملة محله النصب، وأن ناصبه هو الحدث الذي يفيده ويتعلّق به.

ما لا يقتضي التعلّق:

إن تعلّق شبه الجملة مردّه إلى الارتباط المعنويّ واللفظيّ ــ كما ذكرنا سابقًا ــ فإن وجد العامل الذي تقيّده شبه الجملة وينصب بها لفظًا أو تقديرًا كان بينهما ما يسمىّ بالتعلُّق، وإلا فلا، ويمكننا أن نبسط ما لا يقتضي التعلق في شبه الجملة على النحو التالي:

١- الظرف:

(1) وقد أشرت إلى ذلك أيضًا قبل قليل في أثناء حديثي عن تعلق شبه الجملة، ودللتُ على ذلك بثلاث آيات كريمات.

(2) السابق ص٢٦٣.

إذا ناب الاسم الذى هو في الأصل ظرف عن الفاعل، فَقَد الحاجة إلى التعلّق؛ ذلك لأنه قد انتقل من حيّز الظرفية إلى حيّز الاسمية، حين تُصُرِّف فيه كما يُتَصَرَّف في الأسماء، فَقَدْ فَقَد تلك العلاقة التي تكون بين الفعل والظرف من حيث النصب والتقييد، ودخل في علاقة جديدة ، هي الإسناد، لأنه ناب عن الفاعل، فهو مسند إليه، والفعل مسند، وذلك نحو: يُصَامُ رمضانُ، وهذا رجلٌ لا يُختلف أمامُه.

والحال واحدة ، وإن قلت: هذا رجل لا يُختلف أمامَه؛ لأن (أمام) ههنا بنى على الفتح جوازًا، لإضافته إلى مبنيّ، فهو في محلّ رفع نائب فاعل فحسب، خلافًا لمن زعم أنه منصوب على الظرفيّة، مع كونه في محلّ رفع بالنيابة عن الفاعل، وعلى هذا يحملُ قولُه تعالى: "وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ "[1]، وقوله: "وَلَوْلاَ كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ"[2].

وقريبٌ من هذا أن ينتقل اسم الزمان أو المكان إلى الخبرية[3]، كأن تقول: الصومُ يومٌ، والسيرُ شهرٌ، والصومُ يومُ الاثنين، أو شهرُ رمضانَ، وزيدٌ خلفَكَ، وداري أمامَك، وأنت منّي مكانٌ قريبٌ، ودارك منّي يمينٌ أو شمالٌ، وأنت منّي مناطُ الثريا، وهو منّي معقد الإزار.

فقد دخلت أسماء الزمان والمكان في هذه الجمل حيّز غير

---

(1) سبأ: ٥٤.

(2) هود: ١١٠.

(3) شرح الكافية للرضي (القاهرة سنة ١٣٠٦هـ) ٩٤/١-٩٦، وإعراب الجمل ص ٣٢٢.

الظرفية، فأصبحت في علاقة جديدة هي الإسناد أيضًا، لأنها صارت أخبارًا تسند إلى المبتدءات، وعلى هذا قول الله سبحانه: "الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ"[1].

٢- الجار والمجرور:

إن حرف الجرّ الأصلي يؤدي في الكلام معنيً متميزًا، ويصل بين معنى الحدث والاسم المجرور، وهو واجب التعلّق إلاّ في حالات أربع[2]:

أولاها: أن ينوب الجارّ والمجرور عن الفاعل، نحو: أُخذ من المال، وضُرب بالسوط، وقوله تعالى: "وَلَمَّا سُقِطَ فِيَ أَيْدِيهِمْ"[3].

والثانية: أن يقع الجارّ والمجرور تابعين في عطف ، أو بدل، أو توكيد.

فمن العطف قول كثير عزة[4]:

فيا عَجَبا للقلبِ، كيف اعترافه ... وللنفس لمّا وُطِّنَتْ، كيف ذَلّت

وقول أبي زبيد الطائي[5]:

---

(1) البقرة: ١٩٧. انظر: إعراب الجمل ص ٣٢٢ ، ٣٢٣.

(2) ينظر: شرح ابن يعيش ٩٠/١ وما بعدها، وإعراب الجمل ص ٣٢٤ ـ ٣٢٧.

(3) الأعراف: ١٤٩ . وفي التبيان (عيسى الحلبي) ٥٩٥/١: "الجارّ والمجرور قائمٌ مقامَ الفاعل، والتقدير: سقط الندم في أيديهم".

(4) ديوان كثير ص ٩٧.

(5) ديوان أبي زبيد ص ١٣١.

ولعمرُ الإلهِ، لو كان للسّيـ ... ـفِ مَقالٌ، وللّسانِ مَقالُ

ومن البدل قول ابن سلام في حديثه عن ابن محجن: "ثم حبسه سعدٌ بالقادسية، في القصر معه"[1].

ومن التوكيد قولك: العلم في الصدور، العلم في الصدور، فاللفظان الأخيران توكيدًا، وتكرارًا للذين قبلهما، فلا محلّ لهما من الإعراب، ولا يجوز تعليقهما.

الثالثة: أن يقع الجارّ والمجرور في محلّ نصب على الاستثناء، فإنهما حينذاك ينتقلان من حيّز التعدية والتقييد إلى حيّز النصب على التمام، وذلك كقول امرئ القيس[2]:

واللهِ لا يذهب شيخي باطلاً ... حتى أبيرَ مالكًا وكاهلاً

لأن (حتى) فيه استثنائية، فهي وما جرّ بها من مصدر مؤوّل في محلّ نصب على الاستثناء، ولا يقتضيان تعليقًا.

والرابعة: أن يحذف الجارّ الأصلي، وينصب الاسم بعده لفظًا أو تقديرًا، كقوله تعالى: "لأَقْعُدَنّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ"[3] أي: على صراطك

(1) طبقات فحول الشعراء ص ٢٢٥.
(2) ديوان امرئ القيس ص ١٣٤، والأغاني ٨٧/٩، وخزانة الأدب ٣٣٣/١، ٢١٣/٢، والدرر ١٧٥/٤.
(3) الأعراف: ١٦

المستقيم[1]، وقوله: "أَوَ عَجِبْتُمْ أَن جَآءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَبِّكُمْ"[2] أي" من أن جاءكم ذكر.

أصل المتعلّق به:

اختلف النحاة في أصل المتعلّق به، هل هو فعل أو اسم؟ ولكل فريق حججه وأدلته، وها أنا ذا أبسطُ القولَ على النحو التالي:

الفريق الأول: يرى أنّ المحذوف المقدر اسم، وأنّ الإخبار بالظرف من قبيل المفردات، والتقدير: مستقرّ، أو كائن، ونحوهما، فيقدر المتعلّق مفردًا، ومن هذا الفريق ابنُ السرّاج وابنُ جنّي وابنُ عصفور.

وحجتّه:

أن أصل الخبر أن يكون مفردًا، وأن الجملة واقعة موقعه، وأن إضمار الأصل أولى. كما احتجّ أيضًا: بأنك إذا قدّرت فعلاً كان جملة، وإذا قدرت اسمًا كان مفردًا، وكلّما قلّ الإضمار والتقدير كان أولى[3].

أما الفريق الثاني: فيرى أن الأصل في تعلّق الظرف والجارّ والمجرور أن يكون بالفعل، وإنما يتعلق بالاسم إذا كان في معنى الفعل ومن لفظه، ولاشك أنّ تقدير الأصل الذى هو الفعل أولى.

(1) إعراب القرآن للنحاس ١١٧/٢، والتبيان في إعراب القرآن (عيسى الحلبي) ٥٥٩/١.
(2) الأعراف: ٦٣.
(3) أمالي ابن الحاجب ٥٧٨/٢، وشرح ابن عقيل ٩/١

ومن هذا الفريق أبو القاسم السّهيلي[1]، وابنُ الحاجب[2]، والمرادي[3]، وابنُ يعيش[4].

واحتجّ هذا الفريق: بأن أصل المتعلّق أن يكون فعلاً؛ لأن ما يقدر متعلقًا لابدّ فيه من معنى الفعل، وإنما كان كذلك لأنه في المعنى ظرف له، والظروف إنما تكون محلاً للأفعال، وإذا كان الظرف محتاجًا إلى متعلّق فتقدير الأصل أولى.

ومن قال: متعلّق بمفرد، نظر إلى أنه خبر لمبتدأ، وخبر المبتدأ أصله أن يكون مفردًا، فقدّره مفردًا كذلك.

وأن تقديره جملة أولى من وجهين:

أحدهما: أنّ وقوعه خبرًا عارضٌ، ووقوعه متعلقًا أصلٌ، فكان اعتبار الأصل أولى.

والآخر: أنه قد ثبت جواز دخول الفاء في مثل: كلّ رجلٍ في الدار فله درهم، فلولا أن المتعلّق مقدّر بفعل لم يجز دخول الفاء؛ للاتفاق على أنه لو صرّح بالاسم متعلّقًا لما صحّ دخولُ الفاء، فلأن يكون ذلك في التقدير أولى.

ولمّا صحّ دخول الفاء ثبت أن يقدّر ممّا يصحّ دخولُها معه، وهو

(1) نتائج الفكر ص٣٢٤.
(2) أمالي ابن الحاجب ٥٧٨/٢.
(3) توضيح المقاصد ٤٧٩/١ ، ٤٨٠.
(4) شرح ابن يعيش ٩٠/١.

الفعل، ووجب أن لا يقدّر ما لا يصحّ دخولها معه، وهو الاسم، وإذا ثبت تقدير الفعل في هذه المسألة ثبت في جميع الباب، لأن المعنى في الجميع واحد[1].

والذي يتراءى لي أن تعلّق الظرف والجار والمجرور بالفعل أولى وأرجح؛ كما قال بذلك السّهيليّ وابنُ الحاجب والمراديُّ وابنُ يعيش وغيرُهم؛ لقوة أدلة هذا الفريق وحججه.

وهناك حالتان يتعيّن فيهما أن يكون المتعلّق به فعلاً:

الحالة الأولى: إذا وقع شبه الجملة صلة للموصول، فيتعلّق بفعل محذوف وجوبًا، وفاعله ضمير مستتر يعود على اسم الموصول، ويربط بينه وبين الصلة، نحو: سافر الرجل الذى عندك، أو: في المسابقة. والتقدير: استقر عندك، أو: استقر في المسابقة.

وإذا وقع الظرف صلة لـ (أل) عند بعض القبائل في قولهم: سررتُ من الكتاب المعك، أي الذى معك، فإن تقدير المتعلّق لا يكون إلاّ بصفةٍ صريحةٍ تقديرها: الكائن أو نحوها[2].

الحالة الثانية: في أسلوب القسم، فإنه يقدّر المتعلّق مع حرف الجرّ بالفعل، وذلك نحو: "وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىَ"[3]، و "وَالْعَصْرِ * إِنَّ الإِنسَانَ

(1) أمالي ابن الحاجب ٥٧٨/٢، وشروح ابن يعيش ٩٠/١، والأشباه والنظائر ٢٨٤،٢٨٥/١.
(2) أمالي ابن الحاجب ٥٧٨/٢، ومغني اللبيب ٤٤٧/٢، والنحو الوافي ٣٨٦/١.
(3) الليل: ١.

لَفِي خُسْرٍ"[1].

عامل شبه الجملة:

لابد من تعلّق شبه الجملة بالفعل، أو ما يشبهه، أو ما أوّل بما يشبهه، أو ما يشير إلى معناه، فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجودًا قدرًا[2].

مثال الأول والثاني: قوله تعالى: "أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِم"[3].

والثالث: قوله سبحانه: "وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَآءِ إِلَـٰهٌ وَفِي الأَرْضِ إِلَـٰهٌ"[4]، لأنه مؤول بمعبود.

والرابع: نحو (فلان حاتم في قوله)، تعلّق بما في حاتم من معنى الجود.

ومثال المتعلق بالمحذوف: "وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحاً"[5]. التقدير: وأرسلنا .

وهل يتعلقان بالفعل الناقص؟ فيه خلاف.

إليك تفصيل ذلك على النحو التالي:

---

(1) العصر: ١ ، ٢.

(2) ينظر: الأشباه والنظائر ٢٨٢/١.

(3) الفاتحة: ٧.

(4) الزخرف: ٨٤.

(5) الأعراف: ٧٣

أولاً: يتعلق شبه الجملة بالفعل المتصرف التام أو المتعدى بأنواعه الثلاثة، ماضيًا كان، نحو قوله تعالى: "أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ"[1]، وقوله: "هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ"[2].

ومضارعًا، كقوله: "يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ"[3]، وقوله: "يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ"[4].

وأمرًا نحو: "وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ"[5]، "فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ"[6].

أما تعلق شبه الجملة بالفعل الناقص ففيه خلاف:

فقد ذكر ابن هشام أن تعلّق شبه الجملة بالفعل الناقص مشروط بدلالته على الحدث، فإذا دلّ على الحدث جاز التعلّق به عدا (ليس)؛ لأنها لا تدل على حدث، واستدلّ بتعلّق الجارّ والمجرور (للناس) بـ (كان) الناقصة في قوله تعالى: "أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَباً أَنْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ أَنْ أَنذِرِ النَّاسَ"[7].

كما يجوز عندهم أن تكون (للناس) متعلقة بمحذوف هو الحال

---

(1) الفاتحة: ٧.

(2) آل عمران: ٣٨. انظر: روح المعاني ١٤٤/٣.

(3) التوبة: ٧١.

(4) آل عمران: ١١٣. انظر: تفسير ابن كثير ٢٩٩/١.

(5) غافر/ ٥٥، ومحمد: ١٩.

(6) آل عمران: ٥٣. انظر: روح المعانى ١٧٧/٣.

(7) يونس: ٢.

ن (عجبًا) [1]، والتقدير: أكان عجبًا للناس، ولا يجوز أن يتعلّق بـــ وحينا)؛ لفساد المعنى، ولا بالمصدر المؤول بعدها؛ لأنه صلة لـــ (أل) ى بعدها.

أما الذين منعوا تعلّق شبه الجملة بالفعل النّاقص ، ومنهم مبرّد، والفارسيُّ، وابنُ جنّي، والجرجانيُّ، والشلوبينُ، فحجّتهم : أنها لّ على الزمن لا الحدث، لذلك لم يجيزوا التعلق به[2].

وقيل: يتعلق بـــ (عجب) على التبين، وقيل: (عجب) هنا بمعنى عجب، والمصدر إذا وقع موضع اسم مفعول أو فاعل جاز أن يتقدم معوله عليه كاسم المفعول[3].

نيًا: يتعلق شبه الجملة بما يشبه الفعل، كاسم الفاعل، وذلك كقوله تعالى: "فَاذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلاَ إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ"[4]، واسم الفعل، كقوله: "أُفّ لَكُمْ"[5]، وصيغ المبالغة، كقوله: "كُونُواْ قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ"[6]، والصفة المشبهة، كقوله: "وَاللّهُ عَلَىَ كُلّ شَيْءٍ

(1) مغنى اللبيب ٤٣٦/٢، والتبيان في إعراب القرآن (عيسى الحلبي) ٦٦٤/٢.
(2) الأشباه والنظائر ٢٠٤/٢.
(3) التبيان في إعراب القرآن ٣/٢.
(4) المائدة: ٢٤.
(5) الأنبياء: ٦٧. انظر: تفسير أبى السعود ٧٦/٦،و فتح القدير ٤١٥/٣،و الكشاف ١٢٦/٣.
(6) النساء: ١٣٥. انظر: تنوير المقباس ص ٨٢، والقرطبي ٤١٠/٥.

قَدِيرٌ"[1]، وأفعل التفضيل كقوله: "إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ"[2]، والمصدر، كقوله: "وَرَاعِنَا لَيّاً بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْناً فِي الدِّينِ"[3]، "زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ"[4]، فإن الجار والمجرور (للنّاس) متعلّق بالمصدر (حُبّ).

ثالثًا: يتعلّق شبه الجملة بما يؤوّل بما يشبه الفعل، وذلك بأن يكون اسمًا جامدًا، أو علمًا. فمثال الأوّل قولُه تعالى: "وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَآءِ إِلَـهٌ وَفِي الأَرْضِ إِلَـهٌ"[5].

فقوله: في السّماء" متعلّقٌ بقوله "إله"، وهو اسم جامد غير صفة، وجاز التعلّق به ؛لأنه بمعنى معبود، و "إله" خبر مبتدأ محذوف، تقديره "هو"، وهو قول أبى علىّ الفارسيّ، وحسن حذفه لطول الكلام، وكذلك قوله "وَفِي الأَرْضِ إِلَـهٌ"[6].

ومثالُ الثاني قولُه سبحانه: "وَهُوَ اللّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الأَرْضِ"[7]. فقوله "في السّموات" متعلّق بلفظ الجلالة "الله" وإن كان علمًا؛ لأنه على معنى المعبود، أي باعتبار ما يدلّ عليه لفظ الجلالة من

(1) المائدة: ١٩.
(2) آل عمران: ٦٨. انظر: روح المعاني ١٩٧/٣.
(3) النساء: ٤٩. انظر: روح المعاني ٤٨/٥، ومغني اللبيب ٤٣٣/٢، والنحو الوافي ٢٤٢/٢.
(4) آل عمران: ١٤. انظر: روح المعاني ٩٩/٣.
(5) الزخرف: ٨٤.
(6) فتح القدير ٥٦٧/٤.
(7) الأنعام: ٣.

معبودًا ومتصرفًا ومالكًا[1].

: يتعلق شبه الجملة بما يشير إلى معنى الفعل، نحو:(فلان حاتم في قوله)، فقد تعلّق بما في حاتم من معنى الجود[2].

الآيات القرآنية التي يتعلّق فيها حرف الجرّ بالفعل أو ما يشبهه ــ ما يلي:

وله تعالى: "فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُواْ لِمَا اخْتَلَفُواْ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ إِذْنِهِ"[3].

فقوله: "بإذنه" معناه: بعلمه، قاله الزّجّاج، أو: بأمره وتوفيقه، تمكينه، ويتعلّق "بإذنه" "بقوله: "فَهَدَى اللَّهُ"، وأبعد من أضمر له مطاوعًا، تقديره: فاهتدوا بإذنه، وهو قول أبي علي، إذ لا حاجة الإضمار [4].

قوله تعالى: "فَلاَ تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْاْ بَيْنَهُمْ لْمَعْرُوفِ" [5].

ح القدير ٩٩/٢، ومغني اللبيب ٤٣٣/٢، والنحو الوافي ٢٤٢/٢-٢٤٤.
شباه والنظائر ٢٨٢/١.
رة: ٢١٣.
حر المحيط ١٤٧/٢، وفتح القدير ٢١٣/١، وروح المعاني ١٠٢/٢.
رة: ٢٣٢.

يقول أبو حيّان[1] : " قوله (بالمعروف): ظاهره أنه متعلّق بـ(تراضوا)، ويجوز أن يتعلّق بـ (ينكحن) لا بـ (تراضوا)، ولا يعتقد أن ذلك من الفصل بين العامل والمعمول الذي لا ينتفي، بل هو من الفصل الفصيح ؛ لأنه فصل بمعمول الفعل، وهو قوله: (إذا تراضوا)، فـ(إذا) منصوبٌ بقوله: (أن ينكحن)، و(بالمعروف) متعلّق به، فكلاهما معمول للفعل".

- وقوله: "وَلِلْمُطَلَّقَاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ" [2].

قوله: "بالمعروف" يتعلق بما تعلّق به (للمطلقات)، وقيل: بقوله: "متاع" [3].

- وقوله: "وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ" [4].

"بإذن الله" أي بأمره، قال ابنُ عبّاس. أو: بعلمه وتوفيقه وإرشاده، والظاهر: أن "بإذن الله" متعلّق بـ (يطاع)، وقيل، بـ (أرسلنا)، أي: وما أرسلنا بأمر الله، أي بشريعته ودينه وعبادته من رسول إلاّ ليطاع [5].

[1] البحر المحيط ٢/ ٢٢١. وانظر: روح المعاني ٢/ ١٤٥، وفيه: "وقيل: إن الباء إما متعلقة بمحذوف وقع حالاً من فاعل (تراضوا)، أو نعتًا لمصدر محذوف، أي تراضيًا كائنًا بالمعروف".
[2] البقرة: ٢٤١.
[3] البحر المحيط ٢/ ٢٥٥، وروح المعاني ٢/ ١٦٠.
[4] النساء: ٦٤.
[5] البحر المحيط ٣/ ٢٩٥، وروح المعاني ٥/ ٧٠، والقرطبي ٥/ ٢٦٥.

وقوله: "لِيَجْزِيَ الَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ بِالْقِسْطِ" [1].

قوله: "بالقسط" متعلق بـ (يجزى)، والقسط هو العدل [2].

وقوله: "ثُمّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِالَّذِينَ هُمْ أَوْلَىَ بِهَا صِلِيّاً" [3].

"بها" متعلق بـ (أولى) [4].

وقوله: "نَزَلَ بِهِ الرّوحُ الأمِينُ *عَلَىَ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ * بِلِسَانٍ عَرَبِيّ مّبِينٍ" [5].

الظاهر: تعلق (بلسان) بـ (نزل)، فكان النبيُّ ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ يسمع من جبريلَ حروفًا عربيّة، قال ابن عطية: "وهو القول الصحيح" [6].

ويمكن أن يتعلّق بقوله: "لتكونَ"، وقال الزمخشريُّ: إمّا أن يتعلق بـ (المنذرين) فيكون المعنى: لتكون من الذين أنذروا بهذا اللسان، وهم خمسة: هود، وصالح، وشعيب، وإسماعيل، ومحمد عليهم الصّلاة والسّلام.

وإما أن يتعلّق بـ (نزل)، فيكون المعنى: نزّله باللسان العربي

---

[1] يونس: ٤.
[2] البحر المحيط ٥/ ١٢٩، وروح المعاني ١١/ ٦٧.
[3] مريم: ٧٠.
[4] البحر المحيط ٦/ ١٩٧.
[5] الشعراء: الآيات: ١٩٣ ـ ١٩٥.
[6] البحر المحيط ٧/ ٣٨، والمحرر الوجيز ٤/ ٢٤٣.

المبين لتنذر به، لأنه لو نزّله باللسان الأعجمي لتجافوا عنه أصلاً، ولقالوا: ما نصنعُ بما لا نفهمه؟ فيتعذّر الإنذار به، وفي هذا الوجه [1].

وأنا أرجّح ما ذكره الزمخشريُّ في كشافه وأبو حيان في بحره، وهو أن الجارّ والمجرور (بلسان) متعلّق بـ (نزل)، وهو ما صحّحه ابنُ عطيّة رحمه الله؛ لمَا علّلوا به.

- وقوله: "وَقُومُواْ للّهِ قَانِتِينَ" [2].

اللام متعلّقة بالفعل، أو بـ(قانتين).

- وقوله "كُنْتُمْ خَيْرَ أُمّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنّاسِ" [3].

قوله: "للناس" متعلق بـ (أخرجت)، أو بـ (خير) [4].

- وقوله تعالى: "رّسُلاً مّبَشّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلاّ يَكُونَ لِلنّاسِ عَلَى اللّهِ حُجّةٌ بَعْدَ الرّسُلِ" [5].

اللام تتعلّق بما دلّ عليه الرّسل، أي بـ (أرسلنا) المقدّر، أو تتعلّق بـ (منذرين) أو بـ (مبشرين) [6].

- وقوله تعالى: "يَأَيّهَا الّذِينَ آمَنُواْ اسْتَجِيبُواْ للّهِ وَلِلرّسُولِ إِذَا دَعَاكُم

---

[1] الكشاف ٣/ ٣٣٩، ٣٤٠، والبحر المحيط ٧/ ٣٨.
[2] البقرة: ٢٣٨.
[3] آل عمران: ١١٠.
[4] البحر المحيط ٣/ ٣١.
[5] النساء: ١٦٥.
[6] روح المعاني ٦/ ١٩.

لِمَا يُحْيِيكُمْ" [1].

قوله: "لِمَا": الظاهر: أنه يتعلق بقوله "دعاكم"، و(دعا) يتعدّى باللام، وقيل اللام بمعنى (إلى)، ويتعلّق بـ (استجيبوا)، فلذلك قدّر بـ (إلى) ؛ حتى يتغاير مدلول اللام، فيتعلّق الحرفان بفعل واحد.

قال مجاهد والجمهور: المعنى: استجيبوا للطّاعة وما تضمّنه القرآنُ من أوامرٍ ونواهٍ ففيه الحياةُ الأبديّةُ والنعمةُ السرمديّةُ [2].

حذف عامل شبه الجملة:

إن شبه الجملة التي تتعلّق لابدّ لها من عامل هو المتعلّق، ويكون ظاهرًا أو مقدرًا، وأن المتعلَّق المقدَّر إمّا أن يحذف جوازًا، ويجوز ذكره، وإمّا أن يحذف وجوبًا، فلا يجوز ذكره.

أولاً: حذف العامل جوازًا:

يحذف عامل شبه الجملة جوازًا عند وضوح المعنى ووجود ما يدّل عليه، وذلك بأن تكون شبه الجملة جوابًا لسؤال، كأن تُسأل: متى جئت؟

فتقول: صباحًا، أو: مساءً، أو: يومَ الجمعة. والتقدير: جئت صباحًا، أو: مساءً، أو جئت يومَ الجمعة.

أو: تُسأل: أينَ كنتَ مقيمًا؟ فتقول: في القاهرة، أي: كنت مقيمًا

---

[1] الأنفال: ٢٤.

[2] البحر المحيط ٤/ ٤٧٥، ٤٧٦، وفتح القدير ٢/ ٢٩٩.

في القاهرة[1].

كما يحذف العامل ــ أيضًا ــ إذا كان هناك دليل يدّل عليه، وأن الدليل إمّا أن يكون قرينةً لفظيّةً، أو معنويّةً.

فالقرينةُ اللفظيّةُ كقوله تعالى: "يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى الْحُرّ بِالْحُرّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالاُنثَى بِالاُنْثَى"[2].

فقد علم من (القِصَاص) أن المراد: الحرُّ مقتولٌ بالحرّ، والعبدُ مقتولٌ بالعبدِ والأنثى مقتولةٌ بالأنثى[3]، ومنه أيضًا قولُه: "وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالأَنْفَ بِالأَنْفِ وَالاُذُنَ بِالاُذُنِ وَالسّنّ بِالسّنّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ"[4]؛ لأن القصاص دلّ على أنّ المقصود: النفسُ مقتولةٌ بالنفس، والعينُ مفقوءةٌ بالعين، والأنفُ مجدوعٌ بالأنف، والأذنُ مصلومةٌ بالأذن[5].

أما القرينةُ المعنويّةُ، فكقوله: "فَقُلْ هَل لَّكَ إِلَىَ أَن تَزَكَّىَ"[6]، والتقدير: هل لك رغبة أو ميل إلى التزكية[7]؟ وقولك: خرجتُ فإذا أنا

---

[1] إعراب الجمل وأشباه الجمل ص ٢٩٣، والنحو الوافي ٢/ ٢٤٦.

[2] البقرة: ١٧٨.

[3] تفسير القرطبي ٢/٢٤٥،والطبري ٢/١٠٣

[4] المائدة :٤٥.

[5] زاد المسير ٢/٣٦٧،والدر المنثور ٣/٩١،وروح المعاني ٦/١٤٧.

[6] النازعات :١٨.

[7] تفسير الواحدي ٢/١١٧٠،وفتح القدير ٥/٢٧٦.

بالمهنئين، والتقدير: أنا ملتق بالمهنئين[1].

كما يحذف العامل جوازًا إذا وقع جواب شرط مقرونًا بالفاء، كقوله تعالى: "قَدْ جَآءَكُمْ بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ عَمِيَ فَعَلَيْهَا وَمَآ أَنَاْ عَلَيْكُمْ بِحَفِيظٍ"[2].

حيث تعلّق الجار والمجرور (لنفسه) بمحذوف دلّ عليه فعل الشرط، والتقدير: فمن أبصر فلنفسه أبصر، واقترن الجواب بالفاء؛ لأن الاسم المجرور غير صالح لأن يلي أداة الشرط[3].

حذف العامل وجوبًا:[4]

يجب حذف عامل شبه الجملة في ثمانية مواضع: [5].

١- أن تقع شبه الجملة صفة، نحو :" أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَآءِ" [6].

٢- أن تقع حالاً، نحو: "فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ" [7].

---

[1] إعراب الجمل وأشباه الجمل ص ٢٩٤.

[2] الأنعام: ١٠٤.

[3] تفسير أبي السعود ١٧٠/٣،وشرح ابن عقيل ٣٠/٤ ،وروح المعاني ٢٤٨/٧.

[4] ومعناه: وجوب تعلق الجار والمجرور والظرف بمحذوف.

[5] تنظر هذه المواضع في: الأشباه والنظائر ١/ ٣/ ٢٨٣، ومغنى اللبيب ٢/ ٤٤٥.

[6] البقرة: ١٩.

[7] القصص: ٧٩.

٣- أن تقع صلة، نحو: "وَلَهُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لاَ يَسْتَكْبِرُونَ" [1].

٤- أن تقع خبرًا، نحو: زيد عندك، أو: في الدار.

٥- أن تقع مثلاً، نحو قولهم للمعرس: بالرّفاء والبنين، بإضمار: أعرست.

٦- أن ترفع الاسم الظاهر، نحو: "أَفِي اللَّهِ شَكٌّ" [2]،و: أعندك زيد.

٧- أن يكون المتعلّق محذوفًا على شريطة التفسير ، نحو: أيوم الجمعة صمت؟

٨- أن يكون قسمًا بغير الباء، نحو: "وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ" [3] و"وَتَاللَّهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ" [4].

فقد يكون المتعلق كونًا عامًا أو خاصًّا:

فالكون العام: هو الوجود المطلق أو العام، كالاستقرار، أو الوجود، أو الحصول، ويسمّى المستقّر، ويجب حذفه ولا يجوز ذكره، أما ذكره في قوله سبحانه: "فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرّاً عِندَهُ" [5] ، فالاستقرار هنا

---

[1] الأنبياء: ١٩.

[2] إبراهيم: ١٠.

[3] الليل: ١.

[4] الأنبياء: ٥٧.

[5] النمل: ٤٠.

ليس بمعناه العام الذي يتعلّق بكل جارّ أو ظرف، وإنما هو استقرار على وجه مخصوص، وأنه لم يقصد جعل الظرف ثابتًا، لذلك ذكر المعلّق به، ومن أمثلته قولُه تعالى: "الْحَمْدُ للّهِ رَبّ الْعَالَمِينَ"[1]، "وَعِندَهُ عِلْمُ السّاعَةِ"[2] و "وَإِنّكَ لَعَلَىَ خُلُقٍ عَظِيمٍ" [3].

والأصل في الكون العام أن يحذف إن دلّت عليه شبه الجملة، فإذا بنى الكلام على ذكره جاز، ومن ذلك قولُ أحدِ الصّحابةِ عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ : "فصلّى بالنّاس ثم حدثنا بما هو كائن حتى تقوم الساعة" [4].

وإن جواز ذكر الكون العام مع شبه الجملة ليس خاصًا بالخبر، وإنما هو عام يشمل الصفة ،والحال، والصلة، والمفعول الثاني، وذلك إذا بني الكلام منذ البدء على ذكرهما معًا، وإلاّ فالحذف واجب [5].

أما الكون الخاص: فهو الوجود المقيّد بصفة خاصة كالنوم، والجلوس، والأكل، والذهاب، وذلك كقوله ــ صلّى اللهُ عليه وسلّم ــ :

---

(1) الفاتحة: ٢.

(2) الزخرف: ٨٥.

(3) القلم: ٤.

(4) سنن النسائي الكبرى ١/ ٤٩٤. وقد رواه بريد بن أبي مريم عن أبيه.

(5) إعراب الجمل وأشباه الجمل ص ٢٩٥.

"وكُلْ بيمينك" [1].

وإذا كان متعلّق شبه الجملة كونًا عامًّا يسمى المستقر، وإذا كان كونًا خاصًّا يسمّى لغوًا، ويجب ذكره، ولا يحذف، لعدم وجود ما يدلّ عليه عند حذفه ، فإن ذكرت قرينة تدلّ على الكون الخاصّ وتعيّنه صحّ حذفه، كقوله تعالى : "الحرّ بالحرّ" [2].

على تقدير: الحرّ مقتول بالحرّ، ولا يجوز تقدير الكون عامًّا، لأنه يؤدّى المعنى المراد[3].

---

(1) جزء من حديث عمر بن أبي سلمة، ونصّه: "قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: يا بنيّ، إذا أكلت فسمّ الله، وكل بيمينك، وكل مما يليك". انظر: مسند الإمام أحمد بن حنبل ٤/ ٤٦ ـ حديث رقم/ ١٦٣٧٤، ١٦٣٧٥، ١٦٣٧٦، ١٦٣٧٧.

(2) البقرة: ١٧٨.

(3) الدر المصون ١/ ٦٤.

الفصل الثاني

فوائد التعلّق الدلاليّة، وآراء النحاة في المحلّ الإعرابي، وما لا يتعلّق من حروف الجرّ

وقد تناول هذا الفصل مبحثين:

المبحث الأوّل:

- فوائد التعلّق الدلالية.
- تقدير عامل الظرف والجارّ والمجرور إذا قدّما على اسم (إنّ).
- الفرق بين الظرف المستقرّ والظرف اللّغو.
- مواضع تقدير المتعلّق المحذوف.
- رفع الاسم بالظرف.
- الناصب للظرف إذا وقع خبرًا.

المبحث الثاني:

- آراء النحاة في المحلّ الإعرابي.
- الموقع الإعرابي لشبه الجملة.
- مالا يتعلّق من حروف الجرّ
- الفرق بين حرف الجرّ الأصلي وغيره.

المبحث الأول

فوائد التعلّق الدّلاليّة

عرض الدكتور/ محمد حماسة عبد اللطيف في كتابه: "النحو
لة" الفاعلية النحو، وأشار إلى أنّ النحاة المتأخرين قصروا غاية
في تمييز صحيح الكلام من فاسده، وأنهم حصروه في دائرة
اب والبناء، بحيث لا تسهم في كشف فاعليّة النحو في معرفة
التركيب القرآني، وتلك غاية أخرى مقصودة من علم النحو،
عبد القادر الجرجاني إلى وضع نظرية النظم التي تقوم على
ير الدلالي للنص [1].

هناك فوائد دلالية للتعلق نذكر بعضًا منها:

تأكيد التمكّن من الشيء، كقوله سبحانه: "قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِيٓ" [2].

قوله "عندي" صفة لـ "علم"، تأكيدًا لتمكّنه من العلم [3].

ويقول الشوكاني: "قوله" على علم" في محل نصب على الحال،
ي" إمّا ظرف
لـ (أوتيته)، وإما صفة العلم [4].

حو والدلالة ٢٧، ٢٩، ١٢٧.
صص: ٧٨.
فسير الكبير ٢٥/ ١٥، والكشاف ٣/ ٤٣٥.
ح القدير ٤/ ١٨٧.

٢- إفادة التضمين، كقوله تعالى: "الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ وَكُنتُمْ عَنْ آيَاتِهِ تَسْتَكْبِرُونَ" [1].

ضمن "تقولون" معنى "تكذبون" ، فعلّق به قوله "على الله"، فعلم أن هذا القول كذب على الله [2].

٣- التعميم، وذلك بعطف شبه الجملة على آخر، فيتعلق بنفس العامل، فيفيد العموم والتعميم، وذلك كقوله تعالى: "قُلْ مَن يُنَجِّيكُمْ مِّن ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ تَدْعُونَهُ تَضَرُّعاً وَخُفْيَةً لَّئِنْ أَنجَانَا مِنْ هَٰذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ * قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ ثُمَّ أَنتُمْ تُشْرِكُونَ" [3] الضمير في (منها) للظلمات، وزاد (من كلّ كرب) لإفادة التعميم، كما أفاد الاقتصار على ظلمات البّر والبحر لمجرد الأمثال[4].

٤- العلم بالمراد من الفضلة، كقوله تعالى: "وَيُرْسِلُ عَلَيْكُم حَفَظَةً حَتَّىٰ إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ" [5].

فقوله: "عليكم" متعلق بـ (يُرسل)، فعلم أن المراد بحفظ الحفظة الإحصاء والضبط[6].

---

[1] الأنعام: ٩٣.
[2] تفسير أبي السعود ٣/ ١٦٣، والبيضاوي ٢/ ٤٣١، والسعدي ص ٢٦٥.
[3] الأنعام: ٦٣، ٦٤.
[4] التحرير والتنوير ٧/ ٢٨٢.
[5] الأنعام: ٦١.
[6] الكشاف ٢/ ٢٢، وتفسير الواحدي ١/ ٣٥٨.

٥- التشريف، كقوله سبحانه: "وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ مِنَّا فَضْلاً" [١].

قوله: "منّا" يتعلق بـ "آتينا"، وقد أفاد هذا التعليق تشريفًا للفضل الذي أوتيه داودُ [٢].

٦- إفادة الرؤية البصرية، كقوله تعالى: "أَفَلَمْ يَرَوْاْ إِلَىَ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ مّنَ السَّمَآءِ وَالأرْضِ" [٣].

فقد تحدّدت الرؤية بأنها بصرية؛ وذلك بقرينة تعلّق الجار والمجرور (إلى) بـ (يروا)[٤] . ويرى الإمامُ عليُ بنُ أحمدَ الواحدي أن (رأى) بمعنى (علم) [٥]، والمعنى: أما يعلمون أنهم حيث ما كانوا فهم يرون ما بين أيديهم من الأرض والسماء مثل الذي خلفهم، وأنهم لا يخرجون منها، فكيف يأمنون؟

تقدير عامل الظرف والجارّ والمجرور إذا قدّما على اسم (إنّ):

اختلف النحاة في تقدير العامل، فقال قوم: يقدر الاستقرار بعد اسم (إنّ)؛ لئلا نكون قد فصلنا بين (إنّ) واسمها بغير الظرف والمجرور.

---

[١] سبأ: ١٠.

[٢] التفسير الكبير ٢٥/ ٢١٢، وفتح القدير ٤/ ٣١٥، وتفسير السمعاني ٤/ ٣١٩، والتحرير والتنوير ٢٢ / ١٥٥

[٣] سبأ: ٩.

[٤] الكشاف ٣/ ٥٨٠، وزاد المسير ٦/ ٤٣٥، وابن كثير ٣/ ٥٢٧، والجلالين ١/ ٥٦٣، والتحرير والتنوير ٢٢/ ١٥٣.

[٥] تفسير الواحدي ٢/ ٨٧٩.

وقال آخرون: لا، بل نقدّره قبل الظرف والمجرور، ولا نعتدّ بهذا فصلاً؛ لكونه لازم الإضمار، ولا يجوز إظهاره [١].

الفرق بين الظرف المستقر والظرف اللغو:

يراد بالظرف المستقر ـ بفتح القاف ـ الموضع. وقال ابن السرّاج: "إذا كان الظرف غير محلّ للأسماء سمّاه الكوفيون الصفة الناقصة، وجعله البصريون لغواً" [٢].

ويقول السّيوطي: "ويريدون بالمستقر: ما كان خبرًا محتاجًا إليه، وسمّى مستقرًّا؛لأنه يتعلق بالاستقرار، فهو مستقر فيه، ثم حذف فيه اختصارًا. وباللّغو: ما كان فضلة، وسُمّى لغواً؛ لأنه لو حذف لكان الكلام مستغنيًا عنه، لا حاجة إليه" [٣].

ومعنى ذلك: أنه إذا لم يكن هناك رابطٌ معنويٌّ يربط شبه الجملة بما قبله أو بعده، كان شبه الجملة في العبارة لغواً.

فمن اللّغو أن يقال مثلاً: شربَ بكرٌ بالقلمِ، وذلك أن (بالقلم) لا يربطهما بـ (شرب) ولا بـ (بكر) رابط معنويّ؛ إذ الشرب لا يكون بالقلم.

وليس كذلك: كتبَ بكرٌ بالقلمِ، فها هنا ارتباط معنويّ بين (كتب) و(بالقلم)؛ وذلك أن الكتابة تتحقق بواسطة القلم، لذا قال المعربون:

---

[١] الأشباه والنظائر ١/ ٢٨٦.

[٢] الأصول لابن السّراج ١/ ٢٠٤، ٢٠٥، والأشباه والنظائر ١/ ٢٨٧.

[٣] الأشباه والنظائر ١/ ٢٨٧.

(بالقلم) جارّ ومجرور متعلقًا بـ (كتب).

ومن اللّغو ـ أيضًا ـ قولك: نام بكرٌ تحت الماء، وذلك أن (تحت الماء) لا يربطه بـ (نام) رابطٌ معنويٌ؛ إذ النوم لا يكون تحت الماء.

وليس كذلك: نام بكرٌ تحت السقف؛ فها هنا ارتباط معنويّ؛ لأن النوم ممكن تحققه تحت السقف، لذا يقول المعربون: (تحت) ظرف مكان متعلق بـ (نام).

إذن تعليق شبه الجملة هو ربطٌ معنويٌّ بما قبله أو بعده في العبارة.

مواضع تقدير المتعلق المحذوف:

إن الأصل في المتعلَّق المحذوف أن يقدر قبل شبه الجملة التي تقيدّه؛ لأنه عامل فيها، والعامل يتقدم المعمول أصلاً، ولكن قد يعرض ما يجيز تأخيره عليها، كقوله تعالى:" وَعِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ" [1]؛ لأن المحذوف هنا الخبر، والأصل في الخبر أن يكون بعد المبتدأ، فهنا يجوز تقديره قبل شبه الجملة أو بعدها.

وقد يجب أن يؤخر تقدير المتعلّق، كقوله سبحانه: "إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لأُوْلِي الأَبْصَارِ"[2]؛ لأن الحرف المشبه بالفعل لا يليه خبره أبدًا، فلابدّ من تقدير المتعلَّق بعد الاسم المنصوب.

وهذا كلّه إذا كان المقدّر مشتقًا، وهو ما رجّح في غير الصّلة

---

(1) الزخرف: ٨٥.

(2) النور: ٤٤.

والصّفة لذي خبر مقترن بالفاء.

أما إذا كان المقدّر فعلاً، فقد أجب ابن هشام أين يكون مؤخرًا بعد المبتدأ، أو ما أصله المبتدأ؛ لأن الخبر إذا كان جملة لم يتقدّم على المبتدأ، إلاّ أنّ هذا الإيجاب غير لازم عند من أجازوا تقديم جملة الخبر على المبتدأ [1].

رفع الاسم بالظرف:

ذهب الكوفيون إلى أن الظرف يرفع الاسمَ إذا تقدّم عليه، ويسمّون الظرف المحلّ، ومنهم من يسميه الصّفة ـ كما أشرت من قبل ـ ، وذلك كقولك: أمامك زيدٌ، وفي الدار عمرٌو، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش في أحد قوليه، وأبو العباس المبرّد من البصريين.

وذهب البصريّون إلى أن الظرف لا يرفع الاسمَ إذا تقدّم عليه، وإنما يُرفع بالابتداء[2].

واحتجّ الكوفيّون: بأن الأصل في قولك: أمامك زيدٌ، وفي الدار عمرٌو: حلّ أمامك زيدٌ، وحلّ في الدار عمرٌو، فحذف الفعل، واكتفى بالظرف، فارتفع الاسمُ به كما يرتفع بالفعل.

---

(1) مغنى اللبيب (دمشق) ص ٥٠٠، والإنصاف (مكتبة الخانجي) ص٦١٨ ـ المسألة التاسعة، وإعراب الجمل وأشباه الجمل ص٣١٣، ٣١٤، وشرح ابن عقيل ١/ ٢٨٣.

(2) تنظر هذه المسألة بالتفصيل في: الإنصاف (مكتبة الخانجي) ١/ ٤٨ ـ ٥٢ ـ المسألة السادسة، وشرح الأشموني ١/ ١٥٤، وأسرار العربية ص ٥٥ ـ ٦٠.

كما احتجّوا ــ أيضًا ــ بأن سيبويه يؤيد ذلك في أن الظّرف
رفع إذا وقع خبرًا لمبتدأ، أو صفة لموصوف، أو حالاً لذي حال، أو
لة لموصول، أو معتمدًا على همزة الاستفهام أو حرف النفي.

فالخبرُ كقوله تعالى: "فَأُولَئِكَ لَهُمْ جَزَآءُ الضِّعْفِ" [1]، ف
جزاء) مرفوع بالظرف، والصفة كقولك: مررت برجل صالح في الدار
وه، والحال كقولك: مررت بزيد في الدار أبوه، والصّلة كقوله تعالى:
وَمَنْ عِندَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ" [2]، والمعتمد على الهمزة، كقوله سبحانه: "أَفِي
لَّهِ شَكٌّ [3]، وحرف النفي كقولك: "ما في الدار أحد".

أمّا حجّة البصريين: فهي أن الاسم الواقع بعد الظرف مرتفع
لابتداء؛ لأنه قد تعرّى من العوامل اللفظيّة، ولو قدّر هاهنا عامل لم
ن إلاّ الظّرف، وهو لا يصلح هاهنا أن يكون عاملاً لوجهين:

أحدهما: أن الأصل في الظّرف أن لا يعمل، وإنما يعمل لقيامه
قام الفعل، ولو كان هاهنا عاملاً لقيامه مقام الفعل، لما جاز أن تدخل
ليه العوامل، فتقول: إن أمامك زيدًا، وظننت خلفَكَ عمرًا، وما أشبه
ك؛ لأن عاملاً لا يدخل على عامل.

والآخر: أنه لو كان عاملاً لوجب أن يُرفع به الاسم في قولك:
كَ زيدٌ مأخوذ، وبالإجماع أنه لا يجوز ذلك.

---

[1] سبأ: ٣٧.
[2] الرعد: ٤٣.
[3] إبراهيم: ١٠.

وقد اعترض الكوفيّون على حجّة البصريين وأدلّتهم، وأبطل أبو البركات الأنباري اعتراضاتِ الكوفيين وفنّدها، وصحّح ما ذكره البصريّون [1].

والذي يبدو لي أن رأى البصريّين هو الراجح، وأنه تصويب الأنباري لمَا ذكره البصريّون في محلّه، لقوة حججه وأدلّته وعلله التي ردّ بها رأى الكوفيين.

الناصب للظرف إذا وقع خبرًا:

ذهب الكوفيون إلى أن الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبرًا لمبتدأ، نحو: زيدٌ أمَامَك، وعمرٌو وراءَك، وما أشبه ذلك، وذهب ثعلب من الكوفيّين إلى أنه ينتصب بفعل محذوف؛ لأن الأصل في قولك: "أمَامَكَ زيدٌ": حلَّ أمَامَك، فحذف الفعل، واكتفى بالظرف، فبقى منصوبًا على ما كان عليه مع الفعل.

وذهب البصريّون إلى أنه ينتصب بفعل مقدّر، والتقدير: زيد استقرّ أمامَك، وعمروٌ استقر وراءَك، وذهب بعضهم إلى أنه ينتصب بتقدير اسم فاعل، والتقدير، زيدٌ مستقرٌّ أمامَك، وعمروٌ مستقرٌّ وراءَك[2].

وأن حجّة الكوفيّين على أن الظرف منصوب على الخلاف، هي

---

[1] انظر: الإنصاف (الخانجي) ١/ ٥٠.
[2] تنظر آراء البصريين والكوفيين، وأدلة كل فريق وحجه في: الإنصاف ٢٠٢/١ ــ ٢٠٥ (مكتبة الخانجي) ــ المسألة (٣٠)، وشرح الأشموني ٣٧٨/١، والأشباه والنظائر ٢٦١/١ ــ ٢٦٢.

أن خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ.

فإذا قلت: زيدٌ قائمٌ، وعمروٌ منطلقٌ، كان (قائم) في المعنى هو (زيد).

و(منطلق) في المعنى هو (عمرو)، وإذا قلت: زيدٌ أمامَك، وعمرٌو وراءَك، لم يكن (أمامك) في المعنى هو (زيد)، ولا (وراءك) في المعنى هو عمرو، كما كان (قائم) في المعنى هو (زيد)، و(منطلق) في المعنى هو (عمرو)، فلماّ كان مخالفًا له نصب على الخلاف ؛ ليفرقوا بينهما.

أما البصريّون فاحتجّوا بقولهم: "إنه ينتصب بعامل مقدّر، وذلك لأن الأصل في قولك" زيدٌ أمَامكَ، وعمروٌ وراءَكَ": في أمَامَك، وفي وَرَاءَك؛ لأن الظرف: كل اسم من أسماء الأمكنة والأزمنة يراد فيه معنى (في)، و (في) حرف جر، وحروف الجرّ لابدّ لها من شيء تتعلق به، لأنها دخلت لربط الأسماء بالأفعال، كقولك: عجبت من زيدٍ، ونظرت إلى عمرٍو، ولو قلت (من زيد)، أو (إلى عمرو) لم يَجُز حتى تقدر لحرف الجرّ شيئًا يتعلق به، فدلّ على أن التقدير في قولك: "زيدٌ أمامَك، وعمروٌ وراءَكَ": زيد استقر أمامك، وعمرو استقرّ وراءَكَ، ثم حذف الحرف، فاتصل الفعل بالحرف فنصبه، فالفعل (استقرّ) مقدّر مع الظرف، كما هو مقدر مع الحرف".

ومن رأى من البصريّين أن الظّرف ينتصب بتقدير اسم فاعل — وهو مستقر — قال: لأن تقدير اسم الفاعل أولى من تقدير الفعل؛ لأن اسم الفاعل اسم، يجوز أن يتعلق به حرف الجرّ، والاسم هو الأصل،

والفعل فرع، فلما وجب تقدير أحدهما، كان تقدير الأصل أولى من تقدير الفرع.

وقد صحّح أبو البركات الأنباري الرأيَ الأوّلَ للبصريين، وهو أن الناصب للظّرف إذا وقع خبرًا عاملٌ مقدّر، فقال[1]: "والصحيح عندي هو الأوّل، وذلك لأن اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل، وإن كان هو الأصل في غير العمل، فلمّا وجب ها هنا تقدير عامل، كان تقدير ما هو الأصل في العمل — وهو الفعل — أولى من تقدير ما هو الفرع فيه، وهو اسم الفاعل.

ثم أجاب على كلمات الكوفيّين وردّها، وأبطل حججهم وأدلتهم، وساق دليلاً آخر على صحّة الرأي الأوّل للبصريين، حيث قال[2]:

"والذي يدلّ على صحّة ما ذكرناه : أنّا وجدنا الظّرف يكون صلة للّذي، نحو: رأيت الذي أمامَكَ، والذي وراءَكَ، وما أشبه ذلك، والصّلة لا تكون إلاّ جملة، فلو كان المقدر اسم فاعل الذى هو مستقرّ، لكان مفردًا.

والمفرد لا يكون صلة البتّة، فوجب أن يكون المقدّر الفعل الذى هو (استقر)؛ لأن الفعل مع الضمير يكون جملة، فدلّ على ما بيّناه" ا هـ.

---

(١) الإنصاف (مكتبة الخانجي) ١/ ٢٠٤ ـ المسألة الثلاثون.

(٢) السابق.

المبحث الثاني

آراء النحاة في المحلّ الإعرابي

اختلف النحاة في المحلّ الإعرابي إذا حذف المتعلّق، أيكون هذا المحلّ للمتعلّق المحذوف، أم لشبه الجملة المقيدة له؟

ففي قوله تعالى: "أُولَـٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ"[١] أيكون خبر (أولئك)، ونعت (هدىً) محذوفين، يتعلق بهما الجارّان والمجروران؟ أم يكون (على هدىً) هو الخبر، و (من ربّ) هو النعت؟[٢]. وكذلك الشأن في الحال والصلة والمفعول الثاني لأفعال القلوب وأفعال التحويل.

فجمهور النحويين يرى أنّ المحلّ الإعرابي هو للمتعلّق المحذوف، ويرى بعض النحاة أن المحلّ لشبه الجملة إذا وقع المتعلّق المحذوف كونًا عامًّا، وهو للمتعلَّق المحذوف إذا وقع المتعلَّق المحذوف كونًا خاصًّا[٣]. فهم يرون أن الكون العام يفهم معناه من شبه الجملة، وينتقل الضمير فيه إليها، ويستقر فيها، ولذلك تسمى (مستقرًّا)، أي مستقرًّا فيها.

أما الكون الخاصّ: فإذا حذف لم يفهم معناه من شبه الجملة وحدها، وإنما يفهم من مضمون الجملة كلّها، ولا ينتقل من الكون

---

[١] البقرة: ٥.

[٢] تفسير السعدي ص٤٠، والنسفي ١٤/١، وروح المعاني ١٢٣/١، والطبري ١٠٧/١.

[٣] شرح الرضي على الكافية (القاهرة) ٩٤/١، وإعراب الجمل وأشباه الجمل، ص٣١٤.

الخاصّ ضمير إلى شبه الجملة فيستقر فيها، ولذلك فهي لغو أو فضلة، وليست هي صاحبة المحلّ، ولابّد من تقدير المحذوف، ليكون الإعراب له[1].

قال ابن يعيش [2]: "واعلم أنك لما حذفت الخبر الذي هو (استقرّ) أو (مستقرّ)، وأقمت الظّرف مقامه صار الظّرف هو الخبر، وهو مغاير المبتدأ في المعنى، ونقلت الضمير الذي كان في الاستقرار إلى الظرف، وصار مرتفعًا بالظرف، كما كان مرتفعًا بالاستقرار ثم حذفت الاستقرار، وصار أصلاً مرفوضًا لا يجوز إظهاره للاستغناء عنه بالظرف ... واعلم أنك إذا قلت: زيدٌ عندك، فـ (عندك) ظرف منصوب بالاستقرار المحذوف سواء كان فعلاً أو اسمًا، وفيه ضمير مرفوع، والظّرف وذلك الضمير في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ" اهـ .

ويقول الدكتور/ فخر الدين قباوة معقبًا على ما ذكره ابن يعيش: " أنّ هذا يقتضي الإخلال بمعنى شبه الجملة، وما تقوم به من تقييد الحدث وتعلق به، بل ما فيه من تدافع، إذ جعل الظرف هو الخبر، وجعله منصوبًا بالاستقرار المحذوف. فالجارّ والمجرور ليس لهما معنىً مستقلّ بنفسه ليخبر به أو يوصف به . .. وإنما هما تكملة فرعية لمعنى الفعل أو ما يشبهه" [3].

وأرى أنّ ما عقّب به الدكتور/ قباوة في موضعه؛ لقوة علّته،

(1) إعراب الجمل وأشباه الجمل ص ٣١٥.
(2) شرح ابن يعيش ١/ ٩٠، ٩١.
(3) إعراب الجمل وأشباه الجمل ص٣١٥.

وهي أنّ الجارّ والمجرور ليس لهما معنى مستقل بنفسه ليخبر به أو يوصف به، بل هما تكملة فرعية لمعنى الفعل أو ما يشبهه.

الموقع الإعرابي لشبه الجملة:

يقع شبه الجملة موقع الاسم المفرد في الكثير الغالب، وذلك على النحو التالي:

١- يقع خبرًا عن المبتدأ المعرفة، أو النكرة غير المحضة، أو خبرًا للناسخ، كقوله سبحانه: "الْحَمْدُ للّهِ" [1]، "وَعَلَىَ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ" [2]، "فَإِنّ العِزّةَ للّهِ جَمِيعاً" [3].

ويشترط لوقوع شبه الجملة خبرًا أن يكون في الإخبار به فائدة.

ويقع ظرف المكان خبرًا عن الجثّة (الذات)، وعن اسم المعنى، فمثال الأول: زيدٌ عندك. ومثال الثاني: القتالُ أمامك، أمّا ظرف الزّمان فيقع خبرًا عن المعنى منصوبًا أو مجرورًا بـ (في) نحو: القتالُ يومَ الجمعةِ، أو: في يوم الجمعة، ولا يقع خبرًا عن الجثّة إلاّ إذا أفاد، نحو: الليلةَ الهلالُ، والرطبُ شهري ربيعٍ، فإن لم يفد لم يقع خبرًا عن الجثّة، نحو: زيدٌ اليومَ، وإلى هذا ذهب قوم منهم ابنُ مالك.

وذهب غير هؤلاء إلى المنع مطلقًا. فإن جاء شيء من ذلك يُؤَوّل، نحو قولهم: الليلةَ الهلالُ، والرطبُ شهري ربيعٍ، والتقدير: طلوعُ

(1) الفاتحة: ٢.
(2) البقرة: ٧.
(3) النساء: ١٣٩.

الهلالِ الليلةَ، ووجودُ الرطبِ شهري ربيعٍ، هذا مذهب جمهور البصريين. وذهب قومٌ منهم ابنُ مالكٍ إلى جواز ذلك من غير شذوذ بشرط أن يفيد، كقولك: نحنُ في يومٍ طيّب، وفي شهر كذا، فإن لم يفد امتنع، نحو: زيدٌ يومَ الجمعة، وإلى هذا أشار ابنُ مالك بقوله:

ولا يكون اسم زمانٍ خَبَرا عن جُثَّةٍ، وإنْ يُفِد فأخبِرا[1].

ويختصّ الجارّ والمجرور بأنه يقع خبرًا عن مبتدآت معينة دون الظرف، وذلك فيما يلي: [2].

- في أسلوب التعجب السّماعي، نحو: لله دره.
- لفظة (سلام) التي هي للدعاء لشيء، و (ويل) التي هي للدعاء عليه، كقوله تعالى: "سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ" [3]، و"وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ"[4].

٢- يقع الجارّ الأصلي مع مجروره، وكذلك الظّرف نائبًا عن الفاعل، بشرط أن يكون كل منهما قابلاً للنيابة ــ أي: صالحًا لها ــ أمّا ما لا يصلح للنيابة، فالظرف الذي لا يتصرّف، وهو ما لزم النصب على

(١) انظر: نتائج الفكر ص٣٢٨، ٣٢٩، وتوضيح المقاصد ١/ ٤٨٠، وأسرار العربية ص ٨٤، ٨٥، واللمع ص٢٨، ٢٩ وشرح ابن عقيل ١/ ١٧٧.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل ٢/ ٩٢، ٩٣، وهمع الهوامع ١/ ٥٨٦ ـ ٥٨٨، والنحو الوافي ١/ ٤٨١.

(٣) الزمر: ٧٣ . انظر تفسير أبي السعود ٧/ ٢٦٤، والقرطبي ١٥/ ٢٨٦، والطبري ٢٤/٣٧.

(٤) المطففين: آية (١). انظر: تفسير الجلالين ص ٧٩٦، وفتح القدير ٥/ ٣٩٨.

الظرفية، نحو: (سحر) إذا أريد به سحر يومُ بعينه، ونحو (عندك)، فلا تقول: جُلِسَ عندك، ولا: رُكِبَ سحرُ، لئلا تخرجهما عمّا استقرّ لهما في لسان العرب من لزوم النصب. ومثال القابل من كل منهما قولك: سِيرَ يومُ الجمعة، ومرّ بزيدٍ [1].

وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله:

وقابلٌ من ظرفٍ أو من مصدرِ أو حرفِ جَرٍّ بنيابةٍ حَرِي

فيشترط لنيابة الظّرف والجارّ والمجرور أن يكونا قابلين للنيابة.

ومعنى ذلك أن يكون الظرف متصرّفاً ومختصًّا، فإن فقد أحد الشرطين لا تصحّ النيابة.

والمتصرّف من الظّرف هو: ما يخرج عن النصب على الظرفية والجرّ بـ (من) إلى التأثير بالعوامل.

أما المختصّ: فهو: ما خُصّ بإضافة، أو وصف، أو نحوهما.

ويشترط في نيابة الجارّ والمجرور ثلاثة شروط:

أولها: أن يكون مختصًا، بأن يكون المجرور معرفة، أو نحوها.

وثانيها: ألا يكون حرف الجرّ ملازمًا لطريقة واحدة كمذ ومنذ الملازمين لجرّ الزمان، وكحروف القسم الملازمة لجرّ المقسم به.

وثالثها: ألا يكون حرف الجرّ دالاّ على التعليل: كاللام، والباء،

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٢٧، ١٢٨، وتوضيح المقاصد ٢/ ٦٠٤ ـ ٦٠٦، وابن عقيل ٢/ ٩٢، ٩٣،

ومن، إذا استعملت إحداها في الدّلالة على التعليل، ولهذا امتنعت نيابة المفعول لأجله [1].

وإذا نظرنا إلى الظروف نجدها أنواعًا ثلاثة:

الأول: ما يلزم النصب على الظّرفية، ولا يفارقها أصلاً، ولا إلى الجرّ بـ (مِنْ)، وذلك نحوُ: قط، وعوض، وإذا،و سَحَر.

الثاني: ما يلزم أحد الأمرين: النصب على الظّرفية، والجر بـ (من)، وذلك نحو: عند، وثَمَّ.

وهذان النوعان يقال لكل منهما: "ظرف غير متصرف".

النوع الثالث: ما يخرج عن النّصب على الظّرفيّة وعن الجرّ بـ (مِنْ) إلى التأثر بالعوامل المختلفة، كـ (زمن)، و(وقت)،و (ساعة)، و(يوم)،و (دهر)،و (حين)، وهذا هو الظّرف المتصرّف.

٣- يقع الجار والمجرور موقع المفعول به للفعل المتعدّى لواحدٍ أو لاثنين، كقوله تعالى: "قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَآءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ" [2]، فقوله: "من أفواههم" مفعول "بدت"، و"من" لابتداء الغاية، ويجوز أن يكون حالاً، أي ظهرت خارجة من أفواههم[3]، وقوله: "لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ" [4]، فـ "من الكتاب" هو المفعول الثاني لـ "تحسب" [1].

(١) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٢/ ٩٣.
(٢) آل عمران: ١١٨.
(٣) التبيان (عيسى الحلبي) ١/ ٢٨٨.
(٤) آل عمران: ٧٨

٤-يقع الجار والمجرور في باب (النعت)، حيث إن شبه الجملة يصحّ أن يقع نعتًا، وذلك بعد نكرة محضة ـ التي ليس مسوّغ ـ كما في قوله تعالى: "وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ [2]، فـ "من ربكم" نعت لـ "مغفرة"[3].

٥- يقع الجار والمجرور حالاً بعد معرفة محضة ـ الخالصة من أية علامة تقربها من النكرة ـ، وذلك كقوله تعالى: "زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ" [4].

فقوله: "من النساء" في موقع الحال؛ لمجيئه بعد معرفة محضة، أي: زين للناس حبّ الشّهوات حال كونها من النّساء والبنين إلخ... [5].

وكذلك قوله: "قَدْ جَآءَكُمْ مِّنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُّبِينٌ" [6]، فقوله: "من الله" في موقع الحال؛ لأن شبه الجملة الواقع صفة إذا تقدم على الموصوف صار حالاً [7].

٦- يقع الجارّ والمجرور في باب (التنازع)، ومن أمثلته قوله تعالى: "يُدَبِّرُ الأَمْرَ مِنَ السَّمَآءِ إِلَى الأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ

(١) التبيان (عيسى الحلبي) ١/ ٢٧٤.
(٢) آل عمران: ١٣٣.
(٣) روح المعاني ٤/ ٥٦.
(٤) آل عمران: ١٤.
(٥) فتح القدير ١/ ٣٢٣.
(٦) المائدة: ١٥.
(٧) تفسير أبي السعود ٣/ ١٨.

[1]، فـ "في يومٍ" يتنازعه كل من الفعلين "يدبّر"

ل في أسلوب الاستثناء الناقص المنفي يتفرغ
ور والظّرف، كقوله تعالى: "وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى
فقوله "بعلمه" في موضع نصب على الحال ، أي
ه أيضًا: "نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ إِذْ يَقُولُ أَمْثَلُهُمْ
" [5]، فقد تفرّغ العامل لأن يعمل في الظرف [6].

ف الجرّ:

رّ من متعلّق، لأن تعلّق شبه الجملة مردّه إلى
لفظي، غير أن هناك حروف جرّ لا تتعلّق بشيء،
[7].

١٢.

١- الحرف الزائد كالباء، ومن، واللام، كقوله تعالى: "وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً" [1]، "وَكَفَى بِاللهِ وَكِيلاً" [2]، "هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ" [3] ؛ وذلك لأنّ معنى التعليق هو الارتباط المعنويّ، والأصل أن أفعالاً قصرت عن الوصول إلى الأسماء فأعينت على ذلك بحروف الجرّ، والزائدُ إنما دخل في الكلام تقويةً وتوكيدًا ولم يدخل للربط.

٢- (لَعَلَّ) و(لولا) عند من جرّ بهما.

٣- (رُبَّ) في قول الرّماني وابن طاهر.

٤- كاف التشبيه عند الأخفش وابن عصفور.

٥- خلا وعدا وحاشا إذا خفضن، فإنهنّ لتنحية الفعل عمّا دخلن عليه، كما أنّ (إلاّ) كذلك، وذلك عكس معنى التعدية الذي هو إيصال معنى الفعل إلى الاسم.

الفرق بين حرف الجرّ الأصلي وغيره:

إن حرف الجر إما أن يفيد معنىً خاصًّا ويكون له متعلّق، وإمّا ألاّ يفيد معنىً خاصًّا ولا يكون له متعلق، وإمّا أن يفيد معنىً خاصًّا ولا يكون له متعلق.

فالأوّل الحرف الأصلي الذي عقد له النحاة باب حروف الجرّ، والثاني هو الحرف الزائد، كالباء في: بحسبك درهم، و(من) في: ما

زارني من أحد.

والثالث: هو الشبيه بالزائد، وإنما أشبه الزائد في أنه لا متعلق له، وأشبه الأصلي في الدلالة على معنى خاصّ، كالترجّي في (لعلَ)، والتقليل في (رُبَّ) [1].

[1] منحة الجليل ٣/ ٥.

الفصل الثالث

حروف الجرّ الزائدة، ورتبة شبه الجملة، ودواعي تقديرها، وأثرها في التركيب

وجاء هذا الفصل في مبحثين:

المبحث الأول:

- حروف الجر الزائدة:

أولاً: زيادة الباء.

ثانيًا: زيادة (مِنْ).

ثالثًا: زيادة اللّام.

المبحث الثاني:

- رتبة شبه الجملة.
- دواعي تقديم شبه الجملة.
- أحوال تقديم شبه الجملة
- أثر شبه الجملة في التركيب.

المبحث الأول

حروف الجرّ الزائدة

أولاً: زيادة الباء:

الباء لا تكون إلاّ حرفًا، ولا تكون إلاّ زائدة وغير زائدة، فإذا كانت زائدة فتكون للتوكيد، وزيادتها لتوكيد النفي، كما أنها لا تدلّ على معنى خاصّ، وليس لها متعلّق، بخلاف الأصلية، فلها معنى ومتعلّق.

وتزاد في مواضع: [1]

الموضع الأول: في الفاعل، وزيادتها فيه واجبة، وغالبة، وضرورة.

١- الواجبة: تكون في فاعل فعل التعجب (أَفْعِلْ بِه) الماضي الوارد على صيغة الأخر، نحو: أَحْسِنْ ببكر، بمعنى: ما أحسن بكرًا، فالباء حرف جر زائد زيادة واجبة، و(بكر) فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها حركة حرف الجرّ الزائد، ومنه قوله تعالى: "أَسْمِعْ بِهِمْ

---

[1] تنظر هذه المواضع في: البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ٢/ ٨٥٥، ٨٥٦، والمعجم الوافي في أدوات النحو العربي ص ١٠٨ - ١١٠، وراجع أيضًا: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٥٣، ١٥٤، والإيضاح في شرح المفصّل لابن الحاجب ٢/ ١٤٧، ١٤٨، وشرح الرضى على الكافية ٦/ ٢٧ - ٢٩، وارتشاف الضرب ٤/ ١٧٠٠ - ١٧٠٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٢٣، ٢٤، والكناش ٢/ ٧٦، ومغني اللبيب (دار الفكر) ص ١٤٤ - ١٥٠، وأوضح المسالك ٣/ ٣٥، وحاشية الصبّان ٢/ ٣٣٢.

وأَبْصِرِ" [1].

٢- الغالبة: وتكون في فاعل (كفى) بمعنى (اكتفِ)، نحو: "وَكَفَىَ بِاللَّـهِ" [2]، فإن لم يكن الفعل بمعنى (اكتفِ) فلا زيادة، بأن كان بمعنى: أجزَأ، أو وَقي، أو أغْنَى، كقول الشاعر:

سيرةَ وَدِّعْ إنْ تجهزتَ غازيا كفى الشيبُ والإسلامُ للمرء ناهيا [3]

ونحو: "وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ" [4]، فالفعل "كفى" بمعنى "وقِيَ" فلم تزد الباء في فاعل "كفى" في الآية [5].

ويقول الإمام الألوسي: "وكفى الله المؤمنين القتال" أي وقاهم سبحانه ذلك، و"كفى" هذه تتعدى لاثنين، وقيل: هي بمعنى (أغنى) وتتعدى إلى مفعول واحد، والكلام هنا على الحذف والإيصال، والأصل: وكفى الله المؤمنين عن القتال، أي أغناهم سبحانه عنه، ولا وجه له، وهذه الكناية كانت بالريح والملائكة عليهم السلام، ..." [6].

---

[1] مريم: ٣٣.

[2] النساء: ٦، ٤٥، ٧٠، ٧٩، والفتح: ٢٨. انظر: تفسير أبي السعود ٢/ ١٤٦، وروح المعاني ٤/ ٢٠٩.

[3] البيت من الطويل، وهو لسحيم عبد بني الحساس. انظره في: شرح التسهيل ٣/ ٣٤ ومغني اللبيب (دار الفكر) ص١٤٤، وارتشاف الضرب ٤/ ١٧٠٠.

[4] الأحزاب: ٢٥.

[5] انظر: فتح القدير ٤/ ٢٧٢، والقرطبي ١٤/ ١٦٠.

[6] روح المعاني ٢١/ ١٧٤، ١٧٥

٣- الضرورة، كما في قول الشاعر:

الم ياتيك والأنباءُ تنمي بما لاقتْ لبونُ بني زيادِ [1]

فـ (ما) فاعل (يأتي) والباء زائدة للضرورة.

الموضع الثاني: في المفعول به، والزيادة فيه سماعية، كقوله تعالى: "وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ" [2].

وقوله: "وَلاَ تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ" [3]، ويكثر ذلك في مفعول: كفى، عرف، علم، درى، جهل، سمع، أحسّ، ألقى، مدّ، أراد، إن تعدّت لمفعول واحد [4]. وقلت زيادتها في مفعول ذي مفعولين، كقول حسان بن ثابت:

---

[1] البيت من الوافر، لقيس بن زهير العبسي. انظره في: الكتاب ٣/ ١١٦، وشرح التسهيل ٣/ ١٥٣، وشرح ابن يعيش ٨/ ٢٤، وارتشاف الضرب ٤/ ١٧٠٢، ومغني اللبيب (دار الفكر) ص ١٤٦، والأغاني ١٧/ ١٣١، والدرر ١/ ١٦٢، وشرح شواهد المغني ص ٣٢٨، ٨٠٨، ولسان العرب (أفي).

[2] مريم: ٢٥.

[3] البقرة: ١٩٥.

[4] المفصل ص ٣٨١

ـهُ فُـؤَادَكَ فِي المَنَـامِ حَزِيـنَةٌ كفى الشيبُ والإسلامُ للمرء ناهيا[1]

الموضع الثالث: في كلمة (حَسْب) بمعنى (كافٍ)، نحو: بحسبك درهم، ومنه قوله تعالى: "فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ * بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ" [2].

وقد أورد الزمخشري في مفصّله [3]: أن الباء فريدة في الآية الكريمة.

وقد عقب ابن الحاجب في الإيضاح [4]. ٢/ ١٤٧، ١٤٨ بقوله: "ولا تكون مزيدة إلاّ على أن يكون (المفتون) اسم مفعول على ظاهرة، تقدم في المصادر قوله: "أن المفتون مصدر" وإذا كان مصدرًا لم تكن الباء مزيدة، وبيان ذلك: أنّا إذا جعلناها زائدة وجعلنا (المفتون) مصدرًا، صار التقدير: أيكم الفتنة، وليس بسديد، فثبت أنه لا يستقيمَ بتقدير الباء زائدة مع كون المفتون مصدرًا، وكذلك لا يستقيم أن تكون الباءُ غير زيدة، والمفتون غيرَ مصدرٍ؛ إذ يصير المعنى: فستبصر ويبصرون أيكم صاحب الفتنة، والأولى جعلها غير زائدة، والمفتون مصدرًا على ما تقدم في المصادر، فيكون المعنى: فستبصر ويبصرون بأيكم المفتون،

---

[1] البيت من الكامل، وهو من مطلع قصيدة لحسان يفخر فيها بيوم بدر. انظره في: الديوان ص١٠٧، والأغاني ٤/ ١٣٧، ٢١٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٥٤، والدرر ٣/ ٧، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٣٢.

[2] القلم: ٥ ، ٦. انظر: همع الهوامع ١/ ٣٦٠.

[3] المفصل ص ٣٨١.

وانظر أيضًا: البحر المحيط ٨/ ٣٠٣.

جوابًا لقولهم: إنه لمجنون، أيّ بأيكم الجنون، ويضعف جعلها غير زائدة على معنى (في)، والمفتون صاحب الفتنة، إذ يصير المعنى: بأيكم صاحب الفتنة، والخطاب له ولهم، ولا يستقيم أن يقال لجماعة واحدة: بأيكم زيدُ، فلابد من التعدد في الفرقتين. فإن قيل: فهذا يعنيه يقال إذا جُعل المفتون بمعنى الفتنة أيضًا، فالجواب: أنه ليس مثله، ألا ترى أنه يصحّ أن يقال لاثنين: بأيهما الفتنة؟ وسببه أن الفتنة معنى يصحّ قيامه بكل واحد منهما، فصح الاستفهام عن محلّه بقولك: بأيهما الفتنة، وصاحب الفتنة ليس بمستقيم أن يجعل محله بقولك: بأيهما الفتنة، صاحب الفتنة، فظهر الفرق بين المسألتين" اهـ.

كما تزاد الباء مع المبتدأ الواقع بعد (إذا) الفجائية، نحو: خرجت فإذا بالمطر نازل، أو المبتدأ الواقع بعد (كيف)، نحو: كيف بك إذا خرجت؟ وأصل الكلام: كيف أنت إذا خرجت؟ فلما دخل حرف الجر على الضمير (أنت) وهو ضمير رفع، تغيرّ إلى ضمير يصلح دخول حرف الجر عليه. ونقول في إعرابه: الباء حرف جرّ زائد، والكاف ضمير في محل رفع مبتدأ، وقد ناب ضمير النصب والجرّ عن ضمير الرفع للضرورة.

وقد أشار الرضى إلى أنها تزاد شذوذًا في خبر المبتدأ الموجب، نحو: "جَزَآءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا" [1]، عند الأخفش.

---

[1] يونس: ٢٧ انظر: شرح الرضى على الكافية ٦/ ٢٧، والكشاف ٢/ ٣٢٧ وقد حكى القرطبي والشوكاني عن ابن كيسان قوله: "إن الباء زائدة، والمعنى: جزاء سيئة مثلها". وقيل الباء مع ما بعدها الخبر، وهي متعلقة

الموضع الرابع: تزاد الباء أيضًا في الخبر، وتكون الزيادة قياسية في المنفي، وسماعية في الموجب.

فالقياسية في:

- خبر (ليس)، نحو "أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ" [1] ، وفي اسمها المتأخر إلى موضع الخبر، نحو: ليس الصدق بأن تزيد على الحقيقة.

- خبر (ما) الحجازية العاملة عمل (ليس)، وفي خبر التميمة غير العاملة نحو: "وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ" [2]، ونحو: ما السعادة بجمع مالٍ، ولا تفاخرُ بالحسب، وتفيد زيادتها توكيدًا.

سماعية نحو قول عبيدة بن ربيعة:

مَعْ أَبَيْتَ اللَّعْنَ فيها ... فَمَنَعْتُكَهَا بشيءٍ يُسْتَطَاعُ [3]

بمحذوف قامت مقامه، والمعنى: جزاء سيئة كائن بمثلها، كقولك: إنما أنا بك، أي: إنما كائن بك، ويجوز أن يتعلق بـ (جزاء)، والتقدير: جزاء سيئة بمثلها كائن، فحذف خبر المبتدأ، ويجوز أن يكون (جزاء) مرفوعًا على تقدير: فلهم جزاء سيئة". انظر: تفسير القرطبي ٨/ ٣٣٢، وفتح القدير ٢/ ٢٣٩.

لزمر: ٣٦. انظر: الكتاب ٤/ ٢٢٥، واللمع ص٧٤.

صلت: ٤٦

لبيت من الوافر، وهو لعبيدة بن ربيعة في شرح ديوان الحماسة لمرزوقي ص٢١١، ولرجل من تميم في تخليص الشواهد ص ٨٩، وله و لعبيدة بن ربيعة في خزانة الأدب ٥/ ٢٦٧، ٢٩٩، ولرجل من تميم ي شرح شواهد المغني ١/ ٣٣٨. ومنعكها: تركها وابتعادك عنها.

الموضع الخامس: في خبر (لا) النافية، نحو: لا خير بخير بعده النار.

الموضع السادس: في خبر (كان) المنفي، نحو: ما كان الرسول بكاذب.

الموضع السابع: في الحال المنفي عاملها، نحو قول الشاعر:

فما رجعت بخائبةٍ ركابُ ... حكيمُ بنُ المسيَّبِ منتهاها [1]

الموضع الثامن: في التوكيد بالنفس والعين، نحو: خطب القائدُ بنفسه.

الموضع التاسع: بعد كلمة (ناهيك) كثيرًا، نحو: ناهيك بالزمن مؤدِّبًا.

الموضع العاشر: بعد اسم الفعل (عليك)، كقول الأخطل:

عليكَ بالحجّاجِ لا تَعْدِلْ بهِ ... أحداً، إذا نَزَلَتْ عليكَ أُمُورُ [2]

وهناك بعض الآيات القرآنية التي اختُلف في الباء الواقعة فيها، هل هي زائدة أم لا؟

وها أنا ذا أسوق بعض الآيات القرآنية لتوضيح ذلك على النحو

---

[1] انظره في البحر المحيط ٥/ ١٥٠، ومغني اللبيب (دار الفكر) ص١٤٩، وحاشية الصبان ٢/ ٣٣٢.

[2] البيت من الكامل، وهو للأخطل في ديوانه ص ١٩٥، وشرح التصريح ٢/ ١٩٨، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٤٤٩.

التالي:

١- قوله تعالى: "وَبَآءُوا بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ" [١].

قوله "بغضب" عند من قال: إن (باء) بمعنى رجع، تكون الباء للحال، أي مصحوبين بغضب، ومن قال: إن (باء) بمعنى استحق، فالباء صلة، نحو: لا يقرأن بالسّور، أي: استحقوا غضبًا، فعلى القول الأول تتعلق بمحذوف، وعلى الثاني لا تتعلق [٢].

٢- وقوله: "فَاعْتَدُواْ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَىَ عَلَيْكُمْ" [٣].

الباء في (بمثل) متعلقة بقوله "فاعتدوا عليه" والمعنى: بعقوبة مثل جناية اعتدائه. وقيل: الباء زائدة، أي مثل اعتدائه، وهو نعت مصدر محذوف، أي اعتداءً مماثلاً لاعتدائه[٤].

٣- وقوله:" وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوَءٍ" [٥].

وله: "المطلقات" مبتدأ "يتربصن" خبر عن المبتدأ، وصورته صورة لخبر، وهو أمر من حيث المعنى، وقيل: هو أمر لفظًا ومعنى على ضمار اللام، أي: ليتربصن، وهذا على رأى الكوفيين.

---

[١] البقرة: ٦١.

[٢] البحر المحيط١/ ٣٩٨، وزاد المسير ١/ ٩١،وتفسير القرآن للسمعاني١/ ٨٧،والتفسير الكبير ٣/ ٩٣، ٩٥.

[٣] البقرة: ١٩٤.

[٤] البحر المحيط ٢/ ٧٩، وتفسير القرطبي ٢/ ٣٥٧، ٣٥٨.

[٥] البقرة: ٢٢٨.

والباء في قوله: "بأنفسهم" للسبب متعلقة بالفعل، أي من أجل أنفسهم، وسوغ ذلك الأنفس، أو زائدة للتوكيد، والمعنى: يتربصن أنفسهم، كما تقول: جاء زيد بنفسه، وجاء زيد بعينه، أي: بنفسه وعينه[١]

٤- وقوله: "وَالَّذِينَ كَسَبُواْ السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا" [٢].

اختلفوا في الباء، فقيل: زائدة، وهو قول ابن كيسان، أي جزاء سيئة مثلها، كما قال: "وَجَزَآءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا" [٣]، وقيل: ليست بزائدة، والتقدير: مقدر بمثلها، أو مستقر بمثلها، فالجمهور لا يجيز زيادة في الخبر الموجب أصلاً، ولا يثبتون سماعه، وجعلها الأخفش من زيادة الباء، وقد رأى ابن يعيش أن الأولى تعليق (بمثلها) باستقرار محذوف هو الخبر [٤].

٥- وقوله: "قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِيَ أَن تَذْهَبُواْ بِهِ" [٥].

---

[١] البحر المحيط٢/ ١٩٦، والبيضاوي١/ ٥١٣، وفتح القدير١/ ٢٣٤- ٢٣٦ والتفسير الكبير ٦/ ٧٣ – ٧٦.

[٢] يونس:٢٧

[٣] الشورى :٤٠

[٤] البحر المحيط ٥/ ١٥٠،وشرح ابن يعيش٨/٢٣

[٥] يوسف: ١٣.

قرأ زيد بن علي: (تُذْهِبوا به) من (أذهب) رباعيًا، ويخرّج على زيادة الباء في (به)[1]، كما خرّج بعضهم "تَنبُتُ بِالدّهْنِ" [2]، في قراءة من ضمّ التاء وكسر الباء [3]، أي تنبت بالدهن وتذهبوه [4].

٦- وقوله: "وَهُزِّيَ إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ" [5].

الباء في "بجذع" زائدة للتأكيد، كقوله "وَلاَ تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ" [6]، كما يقال: ألقى بيده، أي ألقى يده [7].

٧- وقوله: "فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ * بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ) [8].

الظاهر: تعلّق (بأيكم المفتون) بما قبله، وقال المازني: تم الكلام في قوله: "ويبصرون" ثم استأنف قوله: "بأيكم المفتون"، فيكون قوله: "بأيكم المفتون" استفهامًا يراد به الترداد بين أمرين، ومعلوم نفي الحكم

---

(١) انظر: المبسوط ص ٢٤٩، ومعجم القراءات ٤/ ١٩٩.

(٢) المؤمنون: ٢٠.

(٣) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو، و(تُنبت) مضارع (أنبت) بمعنى بنت، فيكون لازمًا، وقيل: معدّى بالهمزة، و(بالدهن) مفعوله، والباء زائدة، أو حال والمفعول محذوف، أي: تنبت زيتونها أو جناها ومعه الدهن. انظر: المبسوط ص ٣١١، وإتحاف فضلاء البشر ص٤٠٣، ومعجم القراءات ٦/ ١٦٠.

(٤) البحر المحيط ٥/ ٢٨٧.

(٥) مريم: ٢٥.

(٦) البقرة: ١٩٥.

(٧) البحر المحيط ٦/ ١٧٣، ١٧٤، وروح المعاني ١٦/ ٨٤.

(٨) القلم: ٥، ٦.

عن أحدهما، ويعينه الوجود، وهو المؤمن، ليس بمفتون ولا به فتون.

وقال قتادة وأبو عبيدة معمر: الباء زائدة، والمعنى: أيكم المفتون؟ وزيدت الباء في المبتدأ، كما زيدت في قوله: بحسبك درهم، أي: حسبك .

وقال الحسن والضحاك والأخفش: الباء ليست بزائدة، والمفتون بمعنى الفتنة.

وقال مجاهد والفراء: الباء بمعنى (في)، أي: في أيّ فريق منكم النوع المفتون[1] ؟

وراجع ذلك بالتفصيل في ص من البحث.

ثانيًا: زيادة (مِنْ):

(مِنْ) لا تكون إلاّ حرفًا، ولا تكون إلاّ خافضة، وتكون زائدة وغيرة زائدة.

فأمّا الزائدة: فتفيد التنصيص على العموم وتوكيده، وتدخل على لفظة صيغتها العموم، مثل: أحد، وديّار.

ولا تزاد إلاّ بشروط: [2].

---

(١) البحر المحيط ٨/ ٣٠٣، والكشاف ٤/ ٥٩٠، والتفسير الكبير ٣٠/ ٧٢، ٧٣، والقرطبي ١٨/ ٢٢٩، وروح المعاني ٢٩/ ٢٥.

(٢) تنظر هذه الشروط في: المفصّل ص٣٨٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٣٥ ـ ١٣٨، وأوضح المسالك ٣/ ٢٣ ـ ٢٦، وأسرار العربية ص٢٣٤، ٢٣٥، وشرح الرضي على الكافية ٦/ ١١، ومغني اللبيب (دار الفكر)

١- أن يتقدمها نفي أو نهي أو استفهام بـ (هل)، نحو: ما رأيتُ من أحدٍ، ولا تضربْ من أحدٍ، وهل ضربت من أحدٍ؟

٢- أن يكون المجرور بها نكرة.

٣- أن يكون المجرور بها فاعلاً، نحو: ما جاءني من أحدٍ، أو مفعولاً به نحو: "هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ" [١]، وبشرط ألا يكون المفعول الثاني أو الثالث.

أو يكون مبتدأ نحو: "هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ" [٢]، أو نائب فاعل، أو مفعولاً مطلقًا.

وأكثر النحويين لم يشترطوا هذا الشرط، كما أنها لا تزاد في الإثبات إلاّ في تمييز (كم) الخبريّة المفصول عنها بفعل متعدٍ، نحو: "كَمْ تَرَكُواْ مِن جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ" [٣].

ويمتنع العطف بـ (لكن) أو بـ (بل) حيث زيدت، فلا يصّح أن تقول: ما جاءني من رجلٍ بل رجلين.

وذهب الكوفيون إلى عدم اشتراط النفي وشبهه.

أما الأخفش فقد ذهب إلى عدم اشتراط الشرطين معًا، وهما:

ص٤٢٤ ـ ٤٢٨، وهمع الهوامع ٢/ ٤٦٣ ـ ٤٦٥، وحاشية الصبان ٢/ ٣١٤، ٣١٥.

[١] الملك: ٣.

[٢] فاطر: ٣

[٣] الدخان: ٢٥. ينظر: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٣/ ٢١.

النفي وشبهه، وكون المجرور بها نكرة؛ استدلالاً بقوله تعالى: "يَغْفِرْ لَكُمْ مِّن ذُنُوبِكُمْ" [١]، وقولهم: قد كان من مطر [٢].

وقد وافق الكسائيُ وهشامُ الأخفشَ في عدم اشتراط الشرطين معاً.

وقد ردّ بعض النحاة ما استشهد به الكوفيون والأخفش، ومنهم: عمادُ الدّين إسماعيلُ الأيوبي [٣]، وابنُ الحاجب [٤]، والرضيُّ [٥]، والصبّان [٦]، حيث قالوا: الجواب أن (مِنْ) تبعيضيّة، أو بيانيّة لمحذوف، أي قد كان شيء من مطر.

واعترض: أبن حذف الموصوف وإقامة الجملة أو الظّرف مقامه قليل، لاسيّما إذا كان الموصوف فاعلاً.

وأجيب ـ أيضًا ـ: بأن الفاعل ضمير مستتر يعود إلى اسم فاعل تضمّنه الفعل، والتقدير: كان هو، أي كائن من جنس المطر، والظّرف مستقرّ حال من الضمير، وبأن زيادتها في ذلك حكاية، كأنه سُئل: هل كانَ من مطرٍ؟ فأُجيبَ بذلك على سبيل حكاية السؤال، كما قالوا: دعنا من تمرتان.

---

[١] الأحقاف: ٣١، ونوح: ٤.

[٢] شرح الرضى على الكافية ٦/ ١١.

[٣] الكناش ٢/ ٧٥.

[٤] الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٤٣.

[٥] شرح الرضى على الكافية ٦/ ١١.

[٦] حاشية الصبان ٢/ ٣٣٢

وأجيب ــ أيضًا ــ بأن (مِنْ) في الآية الكريمة للتبعيض، ولا ينافيه قوله تعالى: "إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً" [1]؛ لأن الذنوب في الأول ذنوب أمة نوح عليه السّلام، وفي الثاني ذنوب أمة نبيّنا عليه أفضل الصّلاة والسّلام، على أنه لا يناقض الموجبة الجزئيّة إلاّ السالبة الكليّة لا الموجبة الكليّة.

وقال أبو البركات الأنباري معقّبًا على القول: بأن (مِنْ) زائدة: "وما استدل به لا حجّة له فيه؛ لأن (مِنْ) ليست زائدة، فهي للتبعيض"[2].

وقال أيضًا: "أما قوله تعالى: "يُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ" [3]. فـ (مِنْ) فيه للتبعيض لا زائدة؛ لأن من الذنوب ما لا يكفر بإبداء الصدقات أو إخفائها وإتيانها للفقراء، وهي مظالم العباد، وأمّا قوله تعالى: "يَغُضُّواْ مِنْ أَبْصَارِهِمْ" [4].

فـ (مِنْ) فيه أيضًا للتبعيض؛ لأنهم إنّما أمروا أن يغضّوا أبصارهم عمّا حرّم عليهم لا عمّا أحلّ لهم، فدّل على أنها للتبعيض وليست زائدة" [5].

والذي يبدو لي كما أشار بعض النحاة ــ كما ذكرتُ ــ :أن (مِنْ) هنا لست زائدة، بل هي تبعيضيّة، لقوّة عللهم وحججهم وما ردّوا به.

---

(1) الزمر: ٥٣.
(2) أسرار اللغة العربية ص٢٣٤.
(3) البقرة: ٢٧١.
(4) النور: ٣٠.
(5) أسرة العربية ص ٢٣٥.

وقال سيبويه [1]: "وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيمًا، ولكنها توكيد بمنزلة (ما)، إلاّ أنها تجرّ؛ لأنها حرف إضافة، وذلك قولك: ما أتاني من رجلٍ، وما رأيتُ من أحدٍ، ولو أخرجت (مِنْ) كان الكلام حسنًا، ولكنه آكد بـ (مِنْ)؛ لأن هذا موضع تبعيض، فأراد أنه لم يأته بعض الرجال والناس" هـ.

فذكر سيبويه قوله: "بأن هذا موضع تبعيض" بعد تمثيله بـ "ما أتاني من رجلٍ". عقّب عليه ابنُ مالك بقوله: "وهذا غير مرضّى" [2]، ثم علّل لذلك بقوله: "لأنه يلزم منه أن تكون ألفاظ العموم للتبعيض، وإنما المقصود بزيادة (مِنْ) في نحو: ما أتاني من رجلٍ: جعل المجرور بها في العموم، وإنما تكون للتبعيض إذا لم يقصد عموم، وحسن في موضعها (بعض)، نحو: "وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ" [3].

وأنا أؤيد ما ذكره ابنُ مالك، وأن سيبويه قد جانبه الصواب في هذا، لقوة الحجّة التي ساقها ابنُ مالك ردًّا على كلام سيبويه.

ثالثًا: زيادة اللام:

إن اللام الزائدة تفيد التوكيد، وهي أنواع: [4].

---

(1) الكتاب ٤/ ٢٢٥.
(2) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٣٥، ١٣٦.
(3) البقرة: ٨ . انظر المصدر السابق ٣/ ١٣٦.
(4) أنظر هذه الأنواع في: البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ٢/ ٨٥٧، ٨٥٨، وشرح الرضى على الكافية ٦/ ٣١، ٢٣، والتسهيل

١- اللام المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله، كقول ابن ميّادة:

وَمَلَكْتَ مَا بَيْنَ العراقِ ويثربٍ مُلْكاً أَجَارَ لِمُسْلمٍ وَمُعَاهَدِ[1]

٢- اللام المعترضة بين المتضايفين، كقول الشاعر:

يَا بُؤْسَ للحربِ التي وَضَعَتْ أَرَاهِطَ فاستراحوا[2]

والأصل: يا بؤس الحرب، فأقحمت تقوية للاختصاص.

٣- زائدة في خبر (لكن)، نحو: ولكنّ الأمرَ لشديدٌ.

٤- زيادة في فاعل اسم الفعل، كقوله تعالى: "هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ"[3].

وقد استدلّ المبرّد على زيادتها في المفعول بقوله تعالى: "إن

ص١٤٥، وحاشية الصبان ٢/ ٣٢١، ٣٢٢، ودليل السالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ١٣، ١٤، وإعراب الجمل وأشباه الجمل ص ٣٣٢، ٣٣٣ والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢/ ١٤٩، وهمع الهوامع ٢/ ٤٥٥، والمعجم الوافي في أدوات النحو العربي صـ٢٥٠.

(١) البيت من الكامل، وهو لابن ميّادة في الأغاني ٢/ ٢٨٨، والدرر ٤/ ١٧٠، ٦/ ١٠٥، وشرح شواهد المغني٢/ ٥٨٠.

(٢) البيت من مجزوء الكامل، وهو لسعد بن مالك. انظره في: خزانة الأدب ١/ ٤٦٨، ٤٧٣، وشرح شواهد المغني ص ٥٨٢، ٦٥٧، وارتشاف الضرب ٤/ ١٧٠٩، وهمع الهوامع ٢/ ٤٥٥، ومغني اللبيب (دار الفكر) ص٢٨٥.

(٣) المؤمنون: ٣٦.

كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ"[1]. قال: "عبرت الرؤيا"[2]، وكذلك استدلّ بقوله تعالى: "قُلْ عَسَىَ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم"[3].

وبمذهب المبرّد أخذ الزمخشريُّ[4]، وعمادُ الدّين أبو الفداء إسماعيلُ بنُ الأفضلِ الأيوبي[5]، وغيرهما.

وقد ردّ ابنُ أبي الربيع ما ذكره المبرّدُ وأخذ به بعضُ النحاةِ بقوله[6]: "الجواب": أمّا قولُه تعالى: "إن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ" فليس فيه دليل على صحّة قوله، إنما كان يكون دليلاً لو جاء مؤخرًا، وأمّا مع التقديم فليس فيه دليل؛ لأن كل مفعول إذا تقدّم جاز أن تأتي باللام، وأن تأتي بغير اللام، فتقول: ضربت زيدًا، وقتلت عمرًا، ولا يجوز غير ذلك. فإذا قدّمتَ المفعولَ قلتَ: لزيد ضربتُ، ولعمرو قتلتُ، ويجوز: زيدًا ضربتُ، وعمرًا قتلتُ، وإنما كان كذلك لأنّ العامل إذا تأخّر عن معموله ضعُف عن العمل فيه، فوصل إليه باللام، وهذا ممّا استُدِلَّ به على أن العامل إذا تأخر ضَعُف ... وأمّا قولُه تعالى:" قُلْ عَسَى أَن يَكُونَ رَدِفَ

---

(١) يوسف: ٤٣.

(٢) المقتضب ٤/ ١٤٠، وإملاء ما منّ به الرحمن ٢/ ٤٩.

(٣) النمل: ٧٢. وانظر: المصدرين السابقين.

(٤) المفصل ص٣٨٢.

(٥) الكناش ٢/ ٧٧. وفيه: "وأمّا اللام فتستعمل زائدة، كقوله تعالى: "قُلْ عَسَىَ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم"، أي ردفكم.

(٦) البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢/ ٨٥٨. وانظر: همع الهوامع ٢/ ٤٥٥.

لَكُمْ" ، فَضُمِّنَ (رَدِفَ) معنى الوصول[1]، أو ماأ شبهه ممّا يتعدّى باللّام، وهذا أولى من أن يُدَّعى زيادة الحرف؛ لأن الزيادة خروج عن القياس، فلا يقال: ما أمكن البقاء، على القياس، والتضمين قد ورد في كلام العرب كثيرًا" أهـ

كما ردّ مذهبَ المبرّد ــ أيضًا ــ ابنُ هشامٍ في كتابه (مغنى اللبيب) ص ٢٨٥.

وقد أشارَ الرضيُّ إلى أنّ اللام زائدة في قوله تعالى:"وَإِذْ بَوَّأْنَا لإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ" [2]؛ لقوله تعالى: "وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِيَ إِسْرَائِيلَ"[3].

ويقولُ ابنُ مالك: "ولا تزاد إلاّ مع مفعول به، بشرط أن يكون عامله متعديًا إلى واحد، فإن كانت زيادتها لتقوية عامل ضعيف بالتأخّر، نحو: ""إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ "[4]، أو بكونه فرعًا في العمل، نحو: "إِنّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لّمَا يُرِيدُ "[5]، جاز القياس على ما سمع منها، وإن كانت بخلاف ذلك قصرت على السماع، نحو: "رَدِفَ لَكُم" [6]. أهـ

---

(١) وفي أوضح المسالك ٣/ ٢٩: "فالظاهر أنه ـ أي: ردف ـ ضمّن معنى اقترب، فهو مثل قوله تعالى: "اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ" [الأنبياء: آية (١)].

(٢) الحج: ٢٦.

(٣) يونس: ٩٣. انظر: شرح الرضى ٦/ ٣١.

(٤) يوسف: ٤٣.

(٥) هود: ١٠٧.

(٦) النمل: ٧٢. انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٤٨ وهمع الهوامع ٢/ ٤٥٥

كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ "[1]. قال: "عبرت الرؤيا" [2]، وكذلك استدلّ بقوله تعالى: "قُلْ عَسَىَ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم "[3].

وبمذهب المبرّد أخذ الزمخشريُّ [4]، وعمادُ الدّين أبو الفداء إسماعيلُ بنُ الأفضلِ الأيوبي [5]، وغيرهما.

وقد ردّ ابنُ أبي الربيع ما ذكره المبرّدُ وأخذ به بعضُ النحاةِ بقوله [6]: "الجواب": أمّا قولُه تعالى: "إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ" فليس فيه دليل على صحّة قوله، إنما كان يكون دليلاً لو جاء مؤخرًا، وأمّا مع التقديم فليس فيه دليل؛ لأن كل مفعول إذا تقدّم جاز أن تأتي باللّام، وأن تأتي بغير اللام، فتقول: ضربت زيدًا، وقتلت عمرًا، ولا يجوز غير ذلك. فإذا قدّمتَ المفعولَ قلتَ: لزيد ضربتُ، ولعمرو قتلتُ، ويجوز: زيدًا ضربْتُ، وعمرًا قتلتُ، وإنما كان كذلك لأنّ العامل إذا تأخّر عن معموله ضعُف عن العمل فيه، فوصل إليه باللّام، وهذا ممّا استُدِلَّ به على أن العامل إذا تأخر ضَعُف ... وأمّا قولُه تعالى:" قُلْ عَسَى أَن يَكُونَ رَدِفَ

---

(١) يوسف: ٤٣.

(٢) المقتضب ٤/ ١٤٠، وإملاء ما منّ به الرحمن ٢/ ٤٩.

(٣) النمل: ٧٢. وانظر: المصدرين السابقين.

(٤) المفصل ص٣٨٢.

(٥) الكناش ٢/ ٧٧. وفيه: "وأمّا اللام فتستعمل زائدة، كقوله تعالى: "قُلْ عَسَىَ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم"، أي ردفكم.

(٦) البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢/ ٨٥٨. وانظر: همع الهوامع ٢/ ٤٥٥.

م" ، فَضُمِّنَ (رَدِفَ) معنى الوصول[1]، أو ماأ شبهه ممّا يتعدّى باللّام، هذا أولى من أن يُدَّعى زيادة الحرف؛ لأن الزيادة خروج عن القياس، ل يقال: ما أمكن البقاء، على القياس، والتضمين قد ورد في كلام رب كثيرًا" أهـ

كما ردّ مذهبَ المبرّد ــ أيضًا ــ ابنُ هشامٍ في كتابه (مغنى بيب) ص ٢٨٥.

وقد أشارَ الرضيُّ إلى أنّ اللام زائدة في قوله تعالى:"وَإِذْ أَنَا لإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ" [2]؛ لقوله تعالى: "وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِيَ إِسْرَائِيلَ"[3].

ويقولُ ابنُ مالك: "ولا تزاد إلاّ مع مفعول به، بشرط أن يكون امله متعديًّا إلى واحد، فإن كانت زيادتها لتقوية عامل ضعيف بالتأخّر، حو: ""إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ "[4]، أو بكونه فرعًا في العمل، نحو: "إِنَّ بَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ "[5]، جاز القياس على ما سمع منها، وإن كانت خلاف ذلك قصرت على السماع، نحو: "رَدِفَ لَكُم" [6]. أهـ

---

[1] وفي أوضح المسالك ٣/ ٢٩: "فالظاهر أنه ـ أي: ردف ـ ضمّن معنى اقترب، فهو مثل قوله تعالى: "اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ" [الأنبياء: آية (١)].

[2] الحج: ٢٦.

[3] يونس: ٩٣. انظر: شرح الرضى ٦/ ٣١.

[4] يوسف: ٤٣.

[5] هود: ١٠٧.

[6] النمل: ٧٢. انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٤٨ وهمع الهوامع ٢/ ٤٥٥.

وقد أشارَ إلى قلّة الزيادة ابنُ الحاجب، حيث قال: "وقد تكونُ زائدةً في مثلِ قولِه تعالَى: "رَدِفَ لَكُم" وهو قليل [1].

ومن الآياتِ القرآنيةِ التي وردت اللامُ فيها محتملة للزيادةِ أيضًا:

١- قوله تعالى: "وَإِذْ بَوَّأْنَا لإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ" [2].

قيل: اللام زائدة في قوله: "لإبراهيم"، أي: بوأنا إبراهيم مكان البيت، أي جعلناه يبوء إليه، أي يرجع إليه للعمارة والعبادة، وقيل: مفعول (بوأنا) محذوف، والتقدير: بوأنا النّاس، واللام لام العلّة، أي لأجل إبراهيم؛ كرامة له [3].

٢- وقوله تعالى: "وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ" [4].

(بحمدك): في موضع الحال، والباء فيه للحال، أي نسبّح ملتبسين بحمدك وقيل: الباء للسبب، أي بسبب حمدك ... واللام في "لك" زائدة، أي نقدسك، وقيل: لام العلّة متعلقة بـ "تقدّس"، قيل: أو بـ"تسبّح" وقيل: معدّية للفعل، وقيل: للبيان، كاللام بعد (سقيًا لك) [5].

٣- وقوله تعالى: "وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الأَرْضِ" [6].

---

[1] الإيضاح ٢/ ١٤٩.

[2] الحج: ٢٦.

[3] البحر المحيط ٦/ ٣٣٧، وروح المعاني ١٧/ ١٤١.

[4] البقرة: ٣٠.

[5] البحر المحيط ١/ ٢٩١، ٢٩٢، وفتح القدير ١/ ٦٣، وروح المعاني ١/ ٢٢٢، ٢٢٣.

[6] يوسف: ٥٦.

اللام في "ليوسف" زائدة أي مكنّا يوسف، ويجوز أن يكون المفعول محذوفًا، أي مكنّا له الأمور، فلا تكون اللّام زائدة [1].

٤- وقوله: "هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ" [2].

قوله: "لِمَا" اللّام: زائدة، و"ما" فاعل، وقيل: الفاعل ضمير مستتر راجع إلى البعث أو الإخراج، فاللّام للتبيين.

٥- وقوله: "وَإِذَا قُرِىءَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُواْ لَهُ وَأَنصِتُواْ" [3].

اللّام في (له): للتعليل، أو زائدة، أو بمعنى (إلى) [4].

٦- وقوله تعالى: "وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰ وَأَخِيهِ أَن تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتاً" [5].

اللّام في "لقومكما" زائدة، أو حال من البيوت [6].

(١) روح المعاني ١٣/ ٦.
(٢) المؤمنون: ٣٦.
(٣) الأعراف: ٢٠٤.
(٤) تنوير المقياس ص١٤٤.
(٥) يونس: ٨٧.
(٦) تفسير الطبري ١١/ ١٥٣، وروح المعاني ١١/ ١٧.

المبحث الثاني

رتبة شبه الجملة

إن رتبة شبه الجملة التأخير عن عامله، وهذا هو الأصل، إلاّ أنه يتقدّم لأغراض؛ وهذا من مظاهر التوسّع في شبه الجملة الذي أشار إليه النحاة بقولهم: يتوسع في الجارّ والمجرور والظّرف ما لا يتوسع في غيرهما، وهناكَ بعضُ الأمثلةِ والنماذجِ التي أسوقها من خلال الأبواب النحويّة التي يقع فيها شبهُ الجملةِ فاصلاً بين المتلازمين.

١- يتقدم شبه الجملة في الجملة الاسميّة، فيفصل بين المبتدأ والخبر، كقوله تعالى: "إِذْ هُمْ عَلَيْهَا قُعُودٌ" [1]، وقوله: "كُلّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ" [2]. حيث وقع الجارّ والمجرور والظّرف فاصلا بين المبتدأ والخبر.

٢- كما أنه يتقدّم فيفصل بين الفعل الناسخ واسمه (باب كان وأخواتها) كقوله سبحانه: "لَيْسَ لَكَ مِنَ الأمْرِ شَيْءٌ" [3]. حيث فُصِل بالجارّ والمجرور بين (ليس)، واسمه (شيء).

وقد يُفصل به بين اسم الناسخ وخبره، كقوله: "وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً" [4]، ويفصل به أحيانًا بين خبر الناسخ الذي وقع معمولاً له

(١) البروج: ٦.
(٢) الروم: ٣٢.
(٣) آل عمران: ١٢٨.
(٤) البقرة: ١٤٣.

واسمه، كقوله: "وَكَانَ حَقّاً عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ "[1].

٣- يتقدّم شبه الجملة على اسم (إنَّ)، فيفصل به بينها وبين اسمها (باب إن وأخواتها) كقوله تعالى: "إِنَّ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ عَدُوّاً لَكُمْ فَاحْذَرُوهُمْ "[2]، وقد يفصل به بين اسمها وخبرها، كقوله: "إِنَ ذَلِكَ عَلَى اللّهِ يَسِيراً "[3].

٤- يُفصل به بين (جعل) ومفعولها، (باب ظنّ وأخواتها) نحو قوله:" وَجَعَلنا مِنَ الْمَاءِ كلّ شَئٍ حي"[4].

٥- كما أنه يتقدّم فيفصل بين الفعل وفاعله (باب الفاعل)، كما في قوله تعالى: "سَبّحَ للّهِ ما فِي السَمَوات والأَرْضِ"[5].

٦- يفصل بين الفعل المبنى للمفعول ونائبه، كقوله:" كُتِبَ عَلَيكُمُ الصّيَامُ"[6].

٧- يفصل بين المضاف والمضاف إليه، كقوله صلّى الله عليه وسلم: "هل أنتم تاركو لي صاحبي" فقد فُصل بالجارّ والمجرور (لي) بين المضاف (تاركو) والمضاف إليه (صاحبي) [7].

(١) الروم: ٤٧.
(٢) التغابن: ١٤. انظر: القرطبي ١٨/ ١٤٢، والتفسير الكبير ٣٠/ ٢٥.
(٣) فاطر: ١١.
(٤) الأنبياء: ٣٠.
(٥) الحشر: آية (١).
(٦) البقرة: ١٨٣.
(٧) النحو الوافي ٣/ ٥٣.

٨- يتقدّم شبه الجملة أيضًا فيفصل بين فعل التعجّب والمتعجّب منه عند بعض النحاة، فإذا كان الظرفُ أو المجرورُ معمولاً لفعل التعجّب ففي جواز الفصل بكل منهما بين فعل التعجب ومعموله خلاف، والمشهور جوازه، خلافًا للأخفش والمبرّد ومن وافقهما، ونسب الصميريُّ المنع إلى سيبويه.

وممّا ورد فيه الفصلُ في النثر قولُ عمرو بن معد يكرب: "للّه دَرّ بنى سُليم، ما أحسنَ في الهيجاء لقاءها، وأكرمَ في اللّزباتِ عطاءَها، وَأَثْبَتَ في المكرُماتِ بقاءَها "، وقولُ عليّ ــ كرّم الله وجهه ــ وقد مرّ بعمّار فمسح التراب عن وجهه: "أَعْزِزْ عَلَيَّ أبا اليقظانِ أن أراكَ صريعًا مُجَدَّلاً" [1].

وممّا وردَ منه من النظم قولُ بعضِ الصحابةِ رضى الله عنهم:

وقال نبيُّ المسلمين تقدّموا وَأَحْبِبْ إلينا أن تكون المقدّما[2]

حيث فصل بالجارّ والمجرور (إلينا) بين فعل التعجّب (أَحْبِبْ) وفاعله المصدر المنسبك من الحرف المصدري ومعموله، والجار

(١) شرح بن عقيل ٣/ ١٢١، ١٢٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤٠، ٤١، وتوضيح المقاصد ٣/ ٨٩٩.
(٢) هذا البيت من بحر الطويل، وهو للعباس بن مرداس، أحد المؤلفة قلوبهم الذين أعطاهم رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ من سبى حنين مائة من الإبل . انظره في: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٥، ٤١، وتوضيح المقاصد ٣/ ٩٠٠، وشرح ابن عقيل ٣/ ١٢٢، والدرر ٥/٢٣٤، والمقاصد النحوية ٣/ ٦٥٦.

والمجرور معمول لفعل التعجّب.

٩- يقع شبه الجملة فاصلاً بين الموصوف وصفته (باب النعت)، كقوله تعالى: "ذَلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ" [١]. وتقديم شبه الجملة يدلّ على الاختصاص، أي: هو علينا هيّن لا على غيرنا [٢].

دواعي تقديم شبه الجملة:

إن دواعي تقديم شبه الجملة كثيرة، أهمها ما يلي:

١- توافق رؤوس الآي في القرآن الكريم، كقوله تعالى: "كَلاَّ بَلْ تُكَذِّبُونَ بِالدِّينِ * وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ * كِرَاماً كَاتِبِينَ * يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ"[٣].

تقدّم الجارّ والمجرور (عليكم)، وتوسط بين (إنّ) واسمها، لتتوافق رؤوس الآي.

٢- غرابة الشيء، كقوله سبحانه: "وَمِنَ الْجِنِّ مَن يَعْمَلُ بَيْنَ يَدَيْهِ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَمَن يَزِغْ مِنْهُمْ عَنْ أَمْرِنَا نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ السَّعِيرِ" [٤].

قوله "مَنْ" في: (مَنْ يعمل) مبتدأ، وقوله "بإذن ربه خبر، و(مِنْ) في قوله: "من الجن" بيان لإبهام (مَنْ)، قدم على المبيَّن للاهتمام به

(١) ق: ٤٤. انظر: الكشاف ٤/ ٣٩٦، والتفسير الكبير ٢٨/ ١٦٤.
(٢) التفسير الكبير ٢٨/ ١٦٤.
(٣) الانفطار: ٩ - ١٢.
(٤) ...أ: ١٢

لغرابته، وهو في موضع الحال [١].

٣- التنبيه على قبح الشيء، ومنه قوله تعالى: "فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ" [٢].

قوله: "بظلم" متعلّق بـ "حَرَّمنا"، وقد قدّم على عامله تنبيهاً على قبح سبب التحريم [٣].

٤- إفادة تقييد المعنى، كقوله تعالى: "وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ" [٤]، فقد تقدّم الجارّ والمجرور، وهو الخبر عن المبتدأ؛ ليفيد جعل الأزواج لهم، فالاختصاص والملكية هما المعنى المقصود[٥]، وقوله: "سَبَّحَ للَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ" [٦]، فقد وقع الجارّ والمجرور بين الفعل والفاعل؛ لإفادة تقييد معنى التسبيح بالجار والمجرور.

٥- استحضار الشيء عند السامع، كقوله: "وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُواْ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ" [٧]، فقوله: "إذا مزقتم" ليس مما نبأ به الرجل، وإنّما هو اعتراض في

(١) تفسير التحرير والتنوير ٢٢/ ١٥٩.
(٢) النساء: ١٦٠.
(٣) الدر المصون: ٢/ ٤٦٠.
(٤) البقرة: ٢٥.
(٥) الدر المصون ١/ ١٦١.
(٦) الحديد: آية (١).
(٧) ...أ: ٧

كلام الحاكين، تنبيهًا على استحالة ما يقوله هذا الرجل على أنه لازم لإثبات الخلق الجديد لكل الأموات، وليس (إذا) بمفيد شرطًا للخلق الجديد، لأنه ليس يلزم للخلق الجديد أن يتقدمه البلى، ولكن المراد أن يكون البلى حائلاً دون الخلق الجديد المنبأ به، وتقديم هذا الاعتراض للاهتمام به؛ ليتقرر في أذهان السامعين ،لأنه مناط الإحالة في زعمهم ، فإن إعادة الحياة للأموات تكون بعد انعدام أجزاء الأجساد [1].

حوال تقديم شبه الجملة:

يتقدم شبه الجملة على عامله جوازًا ،أو وجوبًا، وأحيانًا يمتنع تقديم، وإليك تفصيل ذلك:

لاً: وجوب التقديم:

يجب تقديمه في موضعين:

الموضع الأول: إذا كان المبتدأ نكرة، ولا مسوّغ للابتداء به إلا ا تقدّم شبه الجملة، نحو: في القاعة طالبة، وفي البيت رجل ، وعند د نمرة [2]،و كقوله تعالى: "وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ"[3]، "وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ شَاوَةٌ"[4].

---

[1] تفسير التحرير والتنوير ٢٢/ ١٤٩.

[2] شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٩٤، ٣٠١، وتوضيح المقاصد ١/ ٤٨١، ٤٨٤.

[3] ق: ٣٥. انظر: همع الهوامع ١/ ٣٨٤.

[4] البقرة: ٧. انظر: تفسير أبي السعود ١/ ٣٨، والنسفي ١/ ١٦

الموضع الثاني: إذا كان أفعل التفضيل مجرّدًا من (أل) والإضافة، ودخلت (مِنْ) على اسم استفهام أو مضاف إلى استفهام ، نحو: مِمّن أنت أفضلُ؟ من أيّهم أنت أفضلُ؟ من ابن مَنْ أنت أفضلُ [1].

ثانيًا: جواز التقديم:

يجوز تقديم شبه الجملة في موضعين:

الموضع الأول: إذا كان للمبتدأ النكرة مسوّغٌ آخرُ كالنعت، ومنه قوله تعالى: "وَلَهُمْ عَذَابٌ عظِيمٌ" [2].

الموضع الثاني: إذا كان المبتدأ معرفة وتقدّم عليه شبه الجملة [3]، كقوله تعالى: "لَهُمْ دَارُ السَّلَامِ عِندَ رَبِّهِمْ" [4]، وقوله: "لَهُم مَّا يَشَاءُونَ عِندَ رَبِّهِمْ" [5]، وقوله: "لِلَّهِ الأَمْرُ" [6].

ثالثًا: امتناع التقديم:

لا يجوز تقديم شبه الجملة إذا كان المبتدأ ممّا له الصّدارة، كأسماء الاستفهام، نحو: مَنْ لي منجدا؟ فـ (مَن) مبتدأ واجب التقديم، لأنه اسم استفهام له الصدارة، و(لي) خبره، و(منجدًا) حال، ولا يجوز

---

[1] شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٥٤، وتوضيح المقاصد ٣/ ٩٤٢.

[2] البقرة: ٧. انظر: تفسير أبي السعود ١/ ٣٩.

[3] همع الهوامع ١/ ٣٨٩.

[4] الأنعام: ١٢٧.

[5] الزمر: ٣٤.

[6] الرعد: ٣١، الروم: ٤.

قديم الخبر على (مَنْ)، فلا نقول: لي مَنْ منجدا [1].

ثر شبه الجملة في التركيب:

لشبه الجملة أثر واضح في التركيب من الناحية النحويّة الإملائيّة والبلاغيّة، يتلخّص فيما يلي:

ولاً: الأثر النحوي:

١- الاستدلال على اسمية (كيف)؛ لدخول الجار عليها، كقولهم: على كيف تبيع الأحمرين[2] ؟

٢- جواز توسّط الحال بين المبتدأ وعامله شبه الجملة الواقع خبرًا، نحو: زيد متكئًا في الدار، والجمهور على المنع لضعف العامل [3].

٣- جواز تقديم الحال على عاملها إذا كان عاملها شبه جملة، وهو قول الأخفش، نحو: قائمًا زيدٌ في الدار، وهناك من منع ذلك، وهو الأصحّ عند السّيوطي [4].

٤- جواز حذف المنعوت إذا كان شبه جملة، كقوله تعالى: "وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ " [5]، أي: بتحية أحسن منها [1].

---

[1] شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٠٠، وتوضيح المقاصد ١/ ٤٨٣، وابن عقيل ١/ ١٩٧.

[2] والمقصود بـ (الأحمرين): الخمر واللحم. انظر: مغني اللبيب ١/ ٢٠٥ (كيف).

[3] همع الهوامع ١/ ٢٤٣ (دار المعرفة ـ لبنان).

[4] السابق ٢/ ٣١٢.

[5] النساء: ٨٦.

٥- جواز حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه إذا كان المنعوت بعض اسم متقدّم مجرور بـ(مِنْ) أو (في)، نحو: مِنّا ظعن، ومنّا أقام، أي: منّا فريق ظعن، ومنا فريق أقام [2]، وكقوله تعالى: "وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ" [3]، أي قوم دون ذلك [4].

٦- جواز دخول لام الابتداء على اسم (إنّ) إن تأخّر وتقدم عليه شبه الجملة، نحو قوله تعالى: "إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ" [5].

٧- جواز دخول لام الابتداء على خبر (إنّ) وأخواتها إذا وقع شبه الجملة مؤخرًا، نحو: إنّ بكرًا لفي المسجد، وإنّ عمرًا لعندك [6].

٨- جواز وقوع المبتدأ نكرة إذا تقدّم عليه الخبرُ، وهو شبه جملة، نحو: في البيت رجلٌ، وعندَ زيدٍ نمرةٌ [7].

٩- امتناع تقديم معمول الصّفة المشبهة المنصوب على التشبيه بالمفعول به عليها، أما إذا كان المعمول شبه جملة أو تمييزًا أو مفعولاً لأجله فإنه يجوز تقديمه عليها، نحو قوله تعالى:" وَهُوَ عَلَىٰ

---

[1] روح المعاني ٥/ ٩٩.

[2] همع الهوامع ٣/ ١٥٦، وتوضيح المقاصد ٣/ ٩٦٤، ٩٦٥.

[3] الجن: ١١.

[4] همع الهوامع ٣/ ١٥٦، وتوضيح المقاصد ٣/ ٩٦٥.

[5] النازعات: ٢٦.

[6] النحو الوافي ١/ ٦٦٠.

[7] شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٩٤، ٣٠١، وتوضيح المقاصد ١/ ٤٨١.

كُلّ شَيْءٍ قَدِيرٌ [١]، وقوله: "إِنّ اللّهَ عَلَىَ كُلّ شَيْءٍ قَدِيرٌ [٢]، وَاللّـهُ عَلَىَ كُلّ شَيْءٍ قَدِيرٌ [٣].

١٠- يحذف المبتدأ وجوبًا إذا وقع الجارّ والمجرور بعد مصدر نائب عن فعله، كقولك: سقيًا لك، فـ (لك) خبر لمبتدأ محذوف وجوبًا، تقديره: الدعاء لك، ولا يصحّ تعلّق الجارّ والمجرور بالمصدر [٤].

ثانيًا: الأثر الإملائي:

يتمثل الأثر الإملائي في حذف ألف (ما) الاستفهاميّة، وإبقاء الفتحة دليلاً عليها إذا جرّت بالباء، أو اللّام، أو في، أو عن، أو على، أو إلى، أو مِن، أو حتّى، كقوله تعالى: "عَمّ يَتَسَاءَلُونَ" [٥]."وقوله:" فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَاهَا" [٦]. وقد حذفت الألف للفرق بين الاستفهام والخبر[٧].

وأن المعنى في الآية الأولى: عن أي شيء يسأل بعضهم بعضًا؟[٨].

---

(١) المائدة: ١٢٠، وهود: ٤.

(٢) البقرة: ٢٠، ١٠٦، ١٠٩، ١٤٨، ...

(٣) البقرة: ٢٨٤، وآل عمران: ٢٩، ١٨٩، ... وانظر: النحو الوافي ١/ ٥١٥،

(٤) همع الهوامع ٢/ ١٠٣.

(٥) النبأ: آية (١) . انظر: تفسير القرطبي ١٩/ ١٧٠، وأبي السعود ٩/ ٨٤، وفتح القدير ٥/ ٣٦٢.

(٦) النازعات: ٤٣. انظر: تفسير القرطبي ١٩/ ١٧٠، والجلالين ١/ ٧٩١.

(٧) مغني اللبيب ١/ ٢٩٨.

(٨) تفسير القرطبي ١٩/ ١٧٠، وفتح القدير ٥/ ٣٦٢.

وفي الآية الثانية: في أي شيءٍ أنت يا محمدُ من ذكر القيامة والسؤال عنها، والمعنى: لست في شيء من علمها وذكراها، إنما يعلمها الله سبحانه وتعالى، وهو إنكار وردّ لسؤال المشركين عنها، أي: فيم أنت من ذلك حتى يسألونك عنه ولست تعلمه" [١].

ثالثًا: الأثر البلاغي:

يتّضح لنا الأثر البلاغي لشبه الجملة في المعاني التي يتقدّم من أجلها في التركيب[٢].

---

(١) فتح القدير ٥/ ٣٨٠.

(٢) ينظر في البحث : فوائد التعلق الدلالية ، وأسباب تقديم شبه الجملة .

الخـــاتـــمـــة

الحمدُ لله وحدَه، والصّلاةُ والسّلام ُعلى من لا نبيَّ بعده، سـيّدنا محمد النبيّ العربّي الأمين، المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

وبعد،

فلقد قمتُ بدراسة شبه الجملة دراسـة تطبيقيّـة فـي الدّلالـة والتركيب من خلال القرآن الكريم، وعرضتُ من خـلال تلـك الدراسـة المذاهبَ المختلفةَ، الجماعيّةَ والفرديّـةَ، وأوردتُ منطلقهـا ومرماهـا؛ للخلوص إلى رأيٍ مختارٍ، تدعمه الحجّةُ، وتؤيـده الأدلّـةُ، والشـواهدُ القرآنيةُ الكريمةُ، ولهذا لم ألتزم مذهبًا أو رأيًـا بعينـه، بـل اعتمـدت التحقيقَ الذي يهمه الدليل والبرهان، قبل أن يُشغل بالأقوال والمـذاهب، ذكرًا الرأي الراجح في كلّ مسألة، داعمًا إياه بالحجـة، دون التعصّـب لرأيٍ على آخر.

وقد أسفر هذا البحثُ على نتائجَ، أهمّها ما يلي:

١- أشار الزمخشري إلى أن الجملة أربعة أقسـام: فعليّـة، واسـميّة، وشرطيّة، وظرفيّة، أمّا، السّيوطي فذكر أنها ثلاثة أقسام، فلم يعـدّ الشرطيّة قسمًا برأسه، بل قال: الصّواب أنها من قبيل الفعليّة، وعلّل لذلك، كما أشرتُ في البحث.

أما أبو القاسم السهيلي، وابن الحاجب، والمراديُّ، وابنُ يعيش، وغيرُهم، فقد أشاروا إلى أن الأصل في تعلّق الظّرف والجارّ والمجـرور

يكون بالفعل؛ لأن ما يقدر متعلقًا لابدّ فيه من معنى الفعل، وإنما كان
ك؛ لأنه في المعنى ظرف له، والظّروف إنما تكون محـلاً للأفعـال.
اءً على ذلك فالجملة قسمان: فعليّة واسميّة، وهذا هو الرأي الرّاجح،
نصّ على ذلك أبو البركات الأنباري.

أنَّ الجملةَ أعمُّ من الكلام، وليسا مترادفين، كما هو ظـاهر قـول الزمخشري في المفصّل.

أن تسمية الظّرف والجارّ والمجرور بـ (شبه الجملة) أولى وأقرب إلى الأذهان، لأنهما نابا عن الفعل، أو ما يشـبهه، فلـذلك شـبّها بالجملة، أو لأنهما قد تردّدا بين المفردات والجمل، فليسا من هـذه ولا تلك.

أن تسمية هذه الحروف بحروف الجرّ ـ كما سمّاها البصريون ـ أرجح من تسميتها بحروف الإضافة ـ كما سـمّاها الكوفيّـون ـ؛ لأنها تعمل الجرّ، كما سميت بعض الحروف الأخرى حروف الجزم، وبعضها حروف النصب.

ورد حذفُ الجارّ توسّعاً لتعدية الفعل القاصر في بعض آيات القرآن الكريم، ومنه قولُه تعَالَى: "لاَ تُوَاعِدُوهُنّ سِرّاً" [1]، أي على سرّ.

ورد حذفُ الجارّ والمجرور مع فعل التعجّب (أَفْعِـلْ) فـي القـرآنِ الكريمِ؛ لأن هناك دليلاً دلّ عليه، وهو عطفه على (أَفْعِلَ) مماثـل،

[1] البقرة: ٢٣٥.

كقولهِ تعَالَى: "أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ" [1]، أي وأبصر بهم.

٧- ورد حذفُ الجارّ والمجرور مع أفعـل التفضـيل المجـردّ مـن أل والإضافة في القرآن الكريم؛ لوجود ما يدّل عليه، كقولـه تعَـالَى: "وَالآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىَ" [2]، أي وأبقى منها.

٨- ورد حذفُ الجارّ والمجرور مع عائد الموصـول إذا دخـل علـى الموصول حرف جرّ مماثل له لفظًا ومعنىً، مع اتفاق العامل فيهمـا مادّة في القرآنِ الكريمِ، كقولِه تعَالَى: "وَيَشْرَبُ مِمّا تَشْرَبُونَ" [3]، أي منه.

٩- ورد حذفُ الجارِّ والمجرور إذا وقع في جملة الصّلة، شـريطة أن يكون الحرف المحذوف مماثل للمذكور مع الاسـم الموصـول فـي القرآنِ الكريمِ، كقولِه تعالَى: "فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ" أي بما تؤمر به [4].

١٠- ورد حذفُ الجارّ والمجرور إذا وقع خبرًا في القـرآنِ الكـريمِ، كقولِه سبحانهُ: "لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ جَنّتَانِ عَـن يَمِـينٍ وَشِمَالٍ كُلُواْ مِن رّزْقِ رَبّكُمْ وَاشْكُرُواْ لَهُ بَلْدَةٌ طَيّبَـةٌ وَرَبٌ غَفُـورٌ [5].ف(بلدةٌ) مبتدأ،و(طيّبةٌ) نعت لبلدة ،والخبرمحذوف، تقديره :لكم

[1] مريم: ٣٨.
[2] الأعلى: ١٧.
[3] المؤمنون: ٣٣.
[4] الحجر: ٩٤.
[5] سبأ: ١٥.

١١- ورد حذفُ الجارّ والمجرور عند وجود قرينة معنويّة تدلّ عليه في بعض آيات القرآن الكريم، كقوله سبحانه: "رَبَّنَا آمَنَّا بِمَآ أَنزَلْتَ وَاتَّبَعْنَا الرَّسُولَ فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ" [١]، أي: مع الشاهدين لك.

١٢- أنّ تعلّق الظّرف والجارّ والمجرور بالفعل أولى وأرجح من تعلقه بالاسم، وقد قال بذلك السُّهيلي وابنُ الحاجب والمراديُّ وابنُ يعيش وغيرهم.

١٣- أن هناك فوائد دلالية للتعلق، وقد سُقتها في أثناء البحث [٢].

١٤- اختلف النحاة في رفع الاسم بالظّرف إذا تقدّم عليه، نحو: أمامك زيدٌ، حيث قال الكوفيون بجواز ذلك، أمّا البصريّون فقالوا: بالمنع، وأن الاسمَ مرفوعٌ بالابتداء، وقد بدا لي أن رأي البصريين هو الرّاجح، وقد صوّب الأنباريُّ ما ذكره البصريّون، واحتجّ لذلك وعلّل له، وفنّد اعتراضاتِ الكوفيين وأبطلها.

١٥- لقد اختلف النحاة في المحلّ الإعرابي عند حذف المتعلّق، أيكون هذا المحلّ للمتعلّق المحذوف، أم لشبه الجملة المقيدّة له؟

فيرى جمهور النحويين: أن المحلّ الإعرابيّ هو للمتعلّق المحذوف، ويرى فريقٌ آخرُ أن المحلّ لشبه الجملة إذا وقع المتعلّقُ المحذوفُ كونًا خاصًّا.

---

[١] آل عمران: ٥٣.

[٢] انظر: فوائد التعلق الدلالية.

وقد ارتأيتُ أن ما عقّب به الدكتور/ فخر الدين قباوة على ما ذكره النحويّون هو الصّحيح، حيث قال: "إن الجارَّ والمجرورَ ليس لهما معنى مستقلّ بنفسه ليخبر به أو يوصف به، بل هما تكملة فرعيّة لمعنى الفعل أو ما يشبه".

١٦- وردت الباءُ في بعض الآيات القرآنيّة، وقد اختلفَ العلماءُ فيها هل هي زائدةٌ أم غيرُ زائدةٍ؟ وقد تناولتُها بالتفصيل في أثناء البحث.

١٧- وردت اللّام في بعض الآيات القرآنيّة محتملةً للزيادة. وقد تناولتُها مفصّلةً في أثناء البحث.

١٨- يقع شبه الجملة فاصلاً بين المتلازمين: كالمبتدأ أو الخبر، والفعل الناسخ واسمه، و(إنّ) واسمها، و(جعل) ومفعولها، والفعل والفاعل، والفعل المبني للمجهول ونائبه، وفعل التعجب والمتعجب منه، والموصوف وصفته.

١٩- يتقدّم شبهُ الجملةِ لأغراضٍ بلاغيّةٍ، أشرتُ إليها في أثناء البحث.

٢٠- لشبه الجملة أثرٌ واضحٌ في التركيب من الناحيةِ النحويّةِ، والإملائيّةِ، والبلاغيّةِ .

٢١- للجارّ والمجرور استثناءاتٌ في التعلّق بعامله، أما الظّرف فلا استثناء فيه، عدا حالة واحدة، وهي نيابة الظرف عن الفاعل.

٢٢- تختلفُ شبهُ الجملةِ عن الجملة في الإسناد، والدّلالة، والمحلّ الإعرابي، والتعليق.

٢- التعليق يجعل شبه الجملة جزءًا من الحدث المحذوف، ومتممة لمعناه، ومكملة لمراد المتكلم.

١- التعليق قيد للحدث ولشبه الجملة معًا.

١- إن التعليق بالأفعال الناقصة الناسخة ضعيف، وإنما يكون بالخبر الذي يتمّ به الحدث؛ لنقصانها عن الفعل التّام.

١- تتعلّق شبه الجملة بالفعل التّام المتعدّى، واللّازم، وشبه الفعل، وهو المصدر، والمشتق العامل عمل فعله، واسم الفعل؛ لدلالتها على الحدث.

١- الحروف الناسخة لا تتعلّق بها شبهُ الجملة، وإن أشبهت الأفعالَ في اللفظ والمعنى، لحرفيّتها المقيّدة للحدث، توكيدًا، وتمنّيًا، ورجاءً، واستداركًا، وتشبيهًا، وهي معانٍ تخالف قيود شبه الجملة زمانًا أو مكانًا، أو سببًا، والتعلّق يكون بالحدث لا بقيود.

١- لا يعلّق بالأسماء الجامدة إلاّ إذا أوّلت بمشتق، لأن فيه معنى الحدث.

١- لا تتعلّقُ شبهُ الجملةِ بحروف المعاني، كالاستفهام، والنفي، والنهي، والأمر، والتشبيه، والتوكيد، وإنما بالأفعال الدالة عليها حروف المعاني.

١- حرف الجر الزائد يؤكّد الجملة، ولا يتعلّق بمحذوف.

١- حرف الجر الشبيه بالزائد يؤدى معنى خاصًّا، وليس له متعلّق، فيعمل في اللفظ دون المحلّ.

واللهَ أسألُ أنْ يوفّقني لماَ فيه الخيرُ، وأنْ يهديني سواءَ السّبيلِ، ولا أدّعى أنّني قد وفيّتُ البحثَ حقّه، فالكمالُ المطلقُ لله ـ سبحانه وتَعالى ـ وحدَه، وهو حسبنا ونعم الوكيلُ، وآخرُ دعوانا أنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالمين.

د/ محمد أحمد عبد الوهاب المليجي

واللهَ أسألُ أنْ يوفّقني لماَ فيه الخيرُ، وأنْ يهديني سواءَ السّبيلِ، ولا أدّعى أنّني قد وفيّتُ البحثَ حقّه، فالكمـــالُ المطلـــقُ لله ــ ســـبحانه وتَعالى ــ وحدَه، وهو حسبنا ونعم الوكيلُ، وآخرُ دعوانا أنِ الحمـــدُ للهِ ربِّ العالمين.

د/ محمد أحمد عبد الوهاب المليجي

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم:

- ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيّان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ـ ت د/ رجب عثمان محمد، مراجعة د/ رمضان عبد التواب ـ الناشر/ مكتبة الخانجي بالقاهرة ـ ط١ ـ ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٨م.

- أسرار العربية: لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) ـ ت د/ فخر الدّين قدّارة ـ دار الجيل ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥م.

- الأشباه والنظائر في النحو: للسّيوطي (ت ٩١١ هـ) ـ مراجعة وتقديم الدكتور/ فايز ترحيني ـ دار الكتاب العربي ـ دون تاريخ،و دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

- الأصول في النحو: لأبي بكر بن السّراج ـ ت د/ عبد الحسين الفتلي ـ مؤسّسة الرسالة ـ بيروت ـ ط٣ ـ ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨م.

- إعراب الجمل وأشباه الجمل: للدكتور/ فخر الدّين قباوة ـ دار القلم العربي بحلب ـ ط٥ ـ ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩م.

- إعراب القرآن: لأبي جعفر النحّاس (ت ٣٣٨ هـ) ـ ت/ زهير غازي زاهد ـ عالم الكتب ـ بيروت ـ ط٣ ـ ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٨م.

- الأغاني: لأبي الفرج الأصفهاني، علي بن الحسين ـ ، تحقيق

وإشراف لجنة من الأدباء ــ الدار التونسية للنشر،و طبعة دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ ١٩٩٢م.

- إملاء ما منّ به الرّحمن من وجوه الإعراب والقراءات: لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ــ ت/ إبراهيم عطوة عوض ــ المكتب العلمية ــ لاهور ــ باكستان ــ دون تاريخ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف: لأبي البركات الأنباري ــ ت/ محمد محيى الدّين عبد الحميد ــ دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير ــ القاهرة ــ دون تاريخ، ونشر مكتبة الخانجي[1] بالقاهرة ــ ط١ ــ ت د/ جودة مبروك.
- أوضحّ المسالك إلى ألفية ابن مالك: لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) ــ ت/ محمد محيى الدّين عبد الحميد ــ المكتبة العصريّة ــ صيدا ــ بيروت ــ ١٤١٩هـ ــ ١٩٩٨م.
- أمالي ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) ــ ت د/ فخرالدّين قدّارة ــ دار عمّان ــ الأردن ــ ١٤٠٩ هـ ــ ١٩٨٩م.
- الإيضاح في شرح المفصّل: لابن الحاجب ــ ت د/ موسى بناي العليلي ــ الجمهورية العراقية ــ وزارة الأوقاف والشئون الدينية ــ إحياء التراث الإسلامي ــ دون تاريخ.
- البسيط في شرح جمل الزجّاجي: لابن أبي الرّبيع الإشبيلي (ت ٦٨٨

[1] نبهت إلى هذه الطبعة عندما اعتمدت عليها، وفي حالة عدم التنبيه تكون

هـ) ــ ت د/ عيّاد بن عيد الثبيتي ــ دار الغرب الإسلامي ــ بيروت ــ لبنان ــ ط١ ــ ١٤٠٧هـ ــ ١٩٨٦م.

- بغية الوعاة: للسّيوطي (ت ٩١١ هـ) ــ ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم ــ بيروت ــ دون تاريخ.
- البيان والتبيين: للجاحظ ــ ت/ عبد السّلام هارون ــ القاهرة ــ ١٣٨٠ هـ ــ ١٩٦٠م.
- البيان في غريب إعراب القرآن: لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) ــ ت/ طه عبد الحميد طه، مراجعة/ مصطفى السّقا ــ الهيئة المصرية العامة للكتاب ــ ١٩٨٠م.
- التبيان في إعراب القرآن: لأبي البقاء العكبرى ــ دار الفكر ــ بيروت ــ لبنان ــ ط١ ــ ١٩٧٩م، ونشر/ عيسى البابي الحلبي[1] وشركاه ــ ت/ على محمد البجاوى ــ دون تاريخ.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: لابن هشام ــ ت/ عبّاس مصطفى الصالحي ــ المكتبة العربيّة ــ بيروت ــ ط١ ــ ١٩٨٦م.
- تذكرة النّحاة: لأبي حيّان ــ ت/ عفيفي عبد الرحمن ــ مؤسّسة الرّسالة ــ بيروت ــ ط١ ــ ١٩٨٦م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: لابن مالك ــ حققه وقدّم له/ محمد كامل بركات ــ دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ــ ١٣٨٧هـ ــ

[1] نبهت إلى هذه الطبعة عندما اعتمدت عليها، وفي حالة عدم التنبيه تكون طبعة دار الفكر بيروت هي المعتمدة.

١٩٦٧م.

- تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السّليم إلى مزايا القرآنِ الكـريمِ): لأبي السعود محمّد بن محمّد العمادي (ت ٩٥١ هـ) ـ دار إحيـاء التراث العربي ـ بيروت ـ دون تاريخ.
- تفسير البحر المحيطُ: لأبي حيّان الأندلسي ـ تحقيق الشيخ/ عـادل أحمد عبد الموجود وآخرين ـ دار الكتب العلميّة ـ لبنان ـ بيروت ـ ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م.
- تفسير البيضاوي ـ دار الفكر ـ بيروت ـ دون تاريخ.
- تفسير التحرير والتنوير: لمحمّد الطّاهر بن عاشور (ت ١٢٨٤ هـ) ـ دار سحنون للنشر والتوزيع ـ تونس ـ ١٩٩٧م.
- تفسير الجلالين ـ دار الحديث ـ القاهرة ـ ط١ ـ دون تاريخ.
- تفسير السّعدي ـ ت/ ابن عثيمين ـ مؤسّسة الرّسالة ـ بيروت ـ ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م.
- تفسير القرآن للسّمعاني ـ ت/ ياسر بن إبراهيم، وغنيم بن عبـاس بن غنيم ـ دار الوطن ـ الرّياض ـ السّـعودية ـ ط١ ـ ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م.
- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) ـ دار الشّعب ـ القاهرة ـ دون تاريخ.
- التفسير الكبير، أو مفاتيح الغيب: لفخر الدين الرازي (ت ٦٠٦ هـ) ـ دار الكتب العربيّة ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م

- تفسير ابن كثيـر (ت ٧٧٤ هـ) ـ دار الفكـر ـ بيـروت ـ ١٤٠١هـ.
- تفسير الواحدي (الوجيز في تفسير الكتاب العزيز): لعلي بن أحمـد الواحدي، أبو الحسن ـ ت: صفوان عدنان داوودي ـ دار القلـم ـ دمشق ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤١٥هـ.
- تنوير المقباس من تفسير ابن عباس: للفيروز آبادي ـ دار الكتـب العلميّة ـ بيروت ـ دون تاريخ.
- توضيح المقاصـد والمسـالك بشرح ألفيـه ابن مالك: للمـرادي، المعروف بابن أمّ قاسم (ت ٧٤٩ هـ) ـ ت د/ عبد الرّحمن علـى سليمان ـ دار الفكر العربي ـ القـاهرة ـ ط١ ـ ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م.
- جامع البيان: للطبري ـ دار الفكر ـ بيروت ـ ١٤٠٥هـ.
- الجني الداني في حروف المعاني: للمرادي ـ ت: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل ـ ١٩٨٣م.
- حروف المعاني: لأبي القاسم الزّجاجي ـ ت/ على توفيق الحمـد ـ مؤسّسة الرّسالة ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٩٨٤م.
- حاشية الصّبان على شرح الأشموني ـ ت/ طه عبد الرؤوف سعد ـ المكتبة التوفيقية ـ دون تاريخ، ودار إحياء الكتـب العربيـة[1] ـ

[1] نبهت إلى هذه الطبعة عندما اعتمدت عليها، وفي حالة عدم التنبيه تكون

عيسى الحلبي ــ دون تاريخ.

- خزانة الأدب: لعبد القادر البغدادي ــ تحقق وشرح/ عبد السّلام هارون ــ مكتبة الخانجي ــ القاهرة ــ ط٣ ــ ١٩٨٩م.
- الخصائص: لابن جني ــ ت/ محمّد على النّجار ــ دار الكتاب العربي ــ بيروت ــ لبنان ــ دون تاريخ.
- الدرر اللّوامع على همع الهوامع: للشنقيطي، أحمد بن الأمين ــ تحقيق وشرح/ عبد العال سالم مكرم ــ دار البحوث العلميّة ــ الكويت ــ ط١ ــ ١٩٨١م، وطبعة دار المعرفة بيروت ــ ط٢ ــ ١٩٧٣م.
- الدّر المصون: للسّمين الحلبي ــ تقديم الدكتور/ أحمد محمد صيرة ــ دار الكتب العلميّة ــ بيروت ــ لبنان ــ ط١ ــ ١٩٩٤م.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم: للشيخ/ محمّد عبد الخالق عضيمة ــ القسم الأول ــ الجزء الثاني ــ دار الحديث ــ القاهرة ــ دون تاريخ.
- الدّر المنثور: للسّيوطي ــ دار الفكر ــ بيروت ــ ١٩٩٣م.
- دليل السّالك إلى ألفية ابن مالك: لعبد الله بن صالح الفوزان ــ دار المسلم للنشر والتوزيع ــ ط١ ــ ١٩٩٩م.
- ديوان الأخطل: شرح/ راجي الأسمر ــ دار الكتاب العربي ــ بيروت ــ ط١ ــ ١٩٩٢م.
- ديوان امرئ القيس ــ القاهرة ــ ١٩٥٨م.

- ديوان حسّان بن ثابت الأنصاري ــ ت/ سيد حنفي حسنين ــ دار المعارف بمصر ١٩٧٧م.
- ديوان الراعي النميري ــ جمعه وحققه/ راينهرت فابيرت ــ بيروت ــ ١٤٠١هـ ــ ١٩٨٠م.
- ديوان أبى زبيد الطائي ــ بغداد ــ ١٩٦٧م.
- ديوان سُحيم عبد بنى الحسحاس ــ ت/ عبد العزيز الميمني ــ القاهرة ــ ١٩٦٠م.
- ديوان كثير عزّة ــ بيروت ــ ١٩٧١م.
- روح المعانى: للألوسي (ت ١٢٧٠ هـ) ــ دار إحياء التراث العربي ــ بيروت ــ دون تاريخ.
- زاد المسير: لابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ) ــ المكتب الإسلامي ــ بيروت ــ ط٣ ــ ١٤٠٤ هـ.
- سر صناعة الإعراب: لابن جنّي ــ ت د/ حسن هنداوي ــ دمشق ــ ١٤٠٥هـ ــ ١٩٨٥م.
- السّنن الكبرى: للنّسائي ــ ت د/ عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن ــ دار الكتب العلميّة ــ بيروت ــ ط١ ــ ١٤١١ هـ ــ ١٩٩١م.
- شرح التّسهيل: لابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) ــ ت د/ عبد الرّحمن السّيد، ومحمد بدوى المختون ــ هجر للطباعة والنشر والتوزيع ــ ط١ ــ ١٤١٠ هـ ــ ١٩٩٠م.

- شرح التّصريح على التّوضيح: للشيخ خالد الأزهري، وبهامشه حاشية يس بن زين الدين ــ دار إحياء الكتب العربية ــ عيسى الحلبي ــ القاهرة ــ دون تاريخ.
- شرح ديوان الحماسة: لأحمد بن محمّد المرزوقي ــ نشر/ أحمد أمين، وعبد السّلام هارون ــ مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ــ ط٢ ــ ١٩٦٨م.
- شرح الرضي (ت ٦٨٦ هـ) على كافية ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ): ت د/ عبد العال سالم مكرم-عالم الكتب- ط١ ــ ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م، وطبعة القاهرة[1] ــ ١٣٦٠هـ.
- شرح شواهد المغني: للسّيوطي ــ منشورات دار مكتبة الحياة ــ بيروت ــ دون تاريخ.
- شرح ابن عقيل (ت ٧٦٩ هـ) على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: لمحمّد محيي الدّين عبد الحميد ــ مكتبة دار التراث ــ القاهرة ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- شرح المفصّل: لابن يعيش، موفّق الدين يعيش بن على بن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) ــ طبع ونشر/ إدارة الطباعة المنيرية بمصر، وعالم الكتب[2] ــ بيروت ــ مكتبة المتنبي ــ القاهرة ــ دون تاريخ.

---

[1] وقد نبهت إلى هذه الطبعة عندما اعتمدت عليها، أمّا في حالة عدم التنبيه تكون طبعة عالم الكتب هي المعتمدة.

[2] نبهت إلى هذه الطبعة عندما اعتمدت عليها، وفي حالة عدم التنبيه تكون طبعة إدارة الطباعة المنيرية هي المعتمدة.

- طبقات فحول الشعراء: لابن سلام ــ القاهرة ــ ١٩٥٢م.
- فتح البارى بشرح صحيح البخاري: لابن حجر العسقلاني ــ خرجه/ محمد فؤاد عبد الباقي ــ بيروت ــ دون تاريخ.
- فتح القدير: للشوكاني ــ دار الفكر ــ بيروت ــ دون تاريخ.
- كتاب سيبويه (ت ١٨٠ هـ) ــ ت/ عبد السّلام محمّد هارون ــ ط١ ــ دار الجيل ــ بيروت ــ دون تاريخ.
- الكشّاف: للزمخشري ــ ت/ عبد الرّزاق المهدي ــ دار إحياء التراث العربي ــ بدون ــ دون تاريخ.
- الكُنّاش في فني النحو والصرف: للملك المؤيّد عماد الدّين أبي الفداء إسماعيل بن الأفضل علي الأيوبيّ، الشهير بصاحب حَمَاة (ت ٧٣٢ هـ) ــ ت د/ رياض بن حسن الخوّام ــ المكتبة العصرية ــ صيدا ــ بيروت ــ ط١ ــ ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م.
- اللباب في علل البناء والإعراب: لأبي البقاء العكبرى ــ ت د/ عبد الإله النبهان ــ دار الفكر ــ دمشق ــ ط١ ــ ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- لسان العرب: لابن منظور ــ دار صادر ــ بيروت ــ دون تاريخ.
- اللّمع في العربيّة: لابن جنّي (ت ٣٩٢ هـ) ــ ت/ فائز فارس ــ دار الكتب الثقافية ــ الكويت ــ دون تاريخ.
- اللامات: لأبي القاسم الزجّاجي (ت ٣٣٧ هـ) ــ ت/ مازن المبارك ــ دار الفكر ــ دمشق ــ ط٢ ــ ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.

المبسوط في القراءات العشر: لأحمد بن الحسين الأصبهاني ـ ت/ سبيع حمزة حاكمي ـ نشر/ مجمع اللّغة العربيّة بدمشق ـ ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦م.

مسند الإمام أحمد بن حنبل ـ مؤسّسة قرطبة ـ مصر ـ دون تاريخ.

معجم القراءات: للدكتور/ عبد اللطيف الخطيب ـ دار سعد الدّين للطباعة والنشر والتوزيع ـ ط١ ـ ١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠٢م.

المعجم الوافي في أدوات النحو العربي: للدكتور/ على توفيق الحمد، ويوسف جميل الزغبي ـ دار الأمل ـ ط٢ ـ ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

معاني القرآن: للأخفش ـ ت د/ هدى محمود قراعة ـ القاهرة ـ ١٤١١ هـ - ١٩٩٠م.

مغني اللبيب: لابن هشام ـ مطبعة المدني ـ القاهرة ـ دون تاريخ، وطبعة دمشق[١] ـ ١٩٦٤م ، وطبعة دار الفكر[٢] ـ دمشق ـ ط٦ ـ ١٩٨٥م، بتحقيق الدكتور/ مازن المبارك، ومحمد على حمد الله.

المفصّل: للزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) ـ ت د/ على بو ملحم ـ مكتبة الهلال ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٩٩٣م.

المقاصد النحويّة في شرح شواهد شروح الألفيّة: لمحمود بن أحمد

[٢] نبهت إلى هاتين الطبعتين عندما اعتمدت عليها، وفي حالة عدم التنبيه تكون طبعة المدني هي المعتمدة.

العيني (مطبوع مع خزانة الأدب) ـ دار صادر ـ دون تاريخ.

- المقتضب: للمبرّد (ت ٢٨٥ هـ) ـ ت/ محمّد عبد الخالق عضيمة ـ عالم الكتب ـ بيروت ـ دون تاريخ.
- ملحة الإعراب: للحريري، القاسم بن علي (ت ٥١٦ هـ) ـ دار السلام ـ القاهرة ـ مصر ـ ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥م.
- نتائج الفكر: لأبي القاسم السّهيلي (ت ٥٨١ هـ) ـ ت: عادل أحمد عبد الموجود، وعلى محمد معوض ـ دار الكتب العلمية ـ ط١ ـ بيروت ـ لبنان ـ ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- النحو والدّلالة: للدكتور/ محمد حماسة عبد اللّطيف ـ ط٢ ـ دار الشروق ـ القاهرة ـ دون تاريخ.
- النحو الوافي: لعبّاس حسن ـ دار المعارف ـ القاهرة ـ ط٧.
- همع الهوامع: للسّيوطي ـ ت/ عبد الحميد هنداوي ـ المكتبة التوفيقية ـ مصر ـ دون تاريخ، ودار المعرفة[١] ـ لبنان ـ دون تاريخ ـ بتصحيح السّيد محمد بدر الدّين النعساني.

[١] نبهت إلى هذه الطبعة عندما اعتمدت عليها، وفي حالة عدم التنبيه تكون طبعة المكتبة التوفيقية هي المعتمدة.

فهرس الموضوعات

المقدمة .....

الفصل الأول .....

المبحث الأول:

أقسام الجملة .....

تسمية شبه الجملة .....

تسمية حروف الجرّ .....

أقسام الحرف .....

حذف شبه الجملة:

أولاً: حذف حرف الجرّ .....

ثانيًا: حذف الجارّ والمجرور معًا .....

المبحث الثاني:

تعلّق شبه الجملة .....

موضع شبه الجملة عند التعلّق .....

ما لا يقتضى التعلّق .....

أصل المتعلّق به .....

عامل شبه الجملة .....

حذف عامل شبه الجملة:

أولاً: حذف العامل جوازًا .....

ثانيًا: حذف العامل وجوبًا .....

الفصل الثاني .....

بحث الاوّل :

ائد التعلّق الدلاليّة .....

دير عامل الظّرف والجارّ والمجرور إذا قدّما على اسم (إنّ) .....

رق بين الظرف المستقر والظرف اللّغو .....

اضع تقدير المتعلّق المحذوف .....

ع الاسم بالظّرف .....

اصب للظّرف إذا وقع خبرًا .....

بحث الثاني:

اء النحاة في المحلّ الإعرابي .....

وقع الإعرابي لشبه الجملة .....

لا يتعلّق من حروف الجرّ .....

رق بين حرف الجرّ الأصلي وغيره .....

صل الثالث .....

بحث الأول:

روف الجرّ الزائدة:

لاً: زيادة الباء .....

ض الآيات القرآنية التي اختلف في الباء الواقعة فيها .....

يًا: زيادة (مِنْ) .....

ثًا: زيادة اللاّم .....

ض الآيات القرآنية التي وردت فيها اللاّم محتملة للزيادة .....

بحث الثاني:

بة شبه الجملة .....

دواعي تقديم شبه الجملة .....

أحوال تقديم شبه الجملة:

أولاً: وجوب التقديم .....

ثانيًا: جواز التقديم .....

ثالثًا: امتناع التقديم .....

أثر شبه الجملة في التركيب:

أولاً: الأثر النحوي .....

ثانيًا: الأثر الإملائي .....

ثالثًا: الأثر البلاغي .....

الخاتمة .....

المصادر والمراجع .....

فهرس الموضوعات .....

تم بحمد الله وفضله